اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير الاجتماع الرفيع المستوى حول

الانتقال إلى الديمقراطية

التحديات والفرص الاقتصادية

بعيداً عن الشعبوية

الرباط، 5-6 شباط/فبراير 2013

IDRC | CRDI
Canada

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ساهم في تمويل هذا الاجتماع مركز بحوث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقريـر الاجتماع الرفيع المستوى حول

الانتقال إلى الديمقراطية

التحديات والفرص الاقتصادية بعيداً عن الشعبوية

الرباط، 5-6 شباط/فبراير 2013

ساهم في تمويل هذا الاجتماع مركز بحوث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا.

United Nations Publication
Copyright © ESCWA 2014

E/ESCWA/OES/2013/WG.2/2/Report
14-00168

موجـز

انقضت على اندلاع الحراك العربي سنتان، والحكومات المنتخبة حديثاً في بلدان الانتقال إلى الديمقراطية لا تزال تصارع في دوّامة من انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي. فهذه البلدان أمام ضرورة ملحة لمعالجة العثرات الاجتماعية ومكامن الخطر الاجتماعية من غير أن تقع في شرك السياسات الشعبوية. وقد واجهت حكومات عربية عديدة الظروف الراهنة ببرامج مقبولة سياسياً، ولكنها غير مكتملة التخطيط وباهظة الكلفة، وتفتقر إلى شروط الاستدامة. وسارعت بلدان عديدة طلباً للمساعدة الدولية، قبل أن تبني التوافق الوطني على خطة إنمائية، وأن تستقي الدروس من الخطط السابقة.

ويُستخلص من تجارب بلدان في أوروبا وآسيا مرت بمراحل انتقالية أنّ فترات الانتقال السياسي يرافقها دوماً عدم استقرار سياسي، وتباطؤ اقتصادي، ومخاطر اجتماعية. ودلت هذه التجارب على أن نجاح عملية الانتقال إلى الديمقراطية يتوقف، إلى حد بعيد، على قيام نظم سياسية واقتصادية قويّة لا تستثني أحداً. وفي المنطقة العربية، استأثرت قضايا الإصلاحات السياسية بالنقاش فحجبت الاهتمام عن قضايا الإصلاحات الاقتصادية وما تطرحه من فرص وتحديات، وأهملت العلاقة بين المجالين. وللبحث في هذه الفرص والتحديات، عُقد في 5 و6 شباط/فبراير 2013، في الرباط، الاجتماع الرفيع المستوى حول الانتقال إلى الديمقراطية: التحديات والفرص الاقتصادية بعيداً عن الشعبوية، وقد اشتركت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وسائر اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، في إطار من الشراكة مع وزارة الشؤون العامة والحكامة في المغرب.

ويُستخلص من تجارب بلدان في أوروبا وآسيا مرت بمراحل انتقالية أنّ فترات الانتقال السياسي يرافقها دوماً عدم استقرار سياسي، وتباطؤ اقتصادي، ومخاطر اجتماعية

وشارك في الاجتماع، الذي هو الثاني في سلسلة من ثلاثة اجتماعات، قادة رفيعو المستوى وخبراء في التنمية من المنطقة العربية والعالم، لمناقشة التحديات الاقتصادية القصيرة الأجل التي تواجهها الدول في طور الانتقال إلى الديمقراطية، والاطلاع على الممارسات الفضلى والدروس المكتسبة في مجال الإصلاح الاقتصادي على الصعيد العالمي. وخلص الاجتماع إلى مجموعة من الرسائل بشأن قضايا منها الشعبوية الاقتصادية، واسترداد الأصول، ودور القطاعين الخاص والعام، وإدارة الموارد الطبيعية، والمساعدة الإنمائية، والنماذج الاقتصادية، والأخلاقيات، والتكامل العربي.

الانتقال إلى الديمقراطية التحديات والفرص الاقتصادية بعيداً عن الشعبوية

المحتويات

ص.3 موجز

ص.7 مقدمة

ص.8 الرسائل الأساسية

ص.10 التوصيات

ص.10 مواضيع البحث والمناقشة

ص.10 ديمقراطيون قلقون: تلبية التوقعات وتجنب السياسات الشعبوية

ص.16 المفاضلة بين سياسات النمو والعدالة الاجتماعية

ص.21 الدعم الخارجي للديمقراطيات الناشئة: نعمة أم نقمة؟

ص.28 شعب واحد، هويات مختلفة: التعاون والتكامل الإقليمي

ص.34 حلقة حوار سلطة الشعوب: النفوذ السياسي في رؤية وبرامج اقتصادية

ص.41 تنظيم الأعمال

ص.41 الزمان والمكان

ص.41 الافتتاح

ص.43 المشاركون

ص.43 جدول الأعمال

ص.44 الوثائق

ص.45 المرفق

مقدمة

1. أدى الاستياء من الوضع الاقتصادي والاجتماعي إلى إطلاق شرارة الانتفاضات الشعبية، حيث علت الأصوات مطالبة بالحرية والعدالة والكرامة. وبعد مرور عامين على اندلاع هذه الانتفاضات، لا تزال الدول العربية التي هي في طور الانتقال إلى الديمقراطية تواجه مشاكل اقتصادية، تفاقمت نتيجة لأسباب من أهمها الاضطرابات السياسية والاجتماعية والسياسات السابقة. وهذا الوضع يستدعي إصلاحات اقتصادية عاجلة، انكفأت في المنطقة العربية لصالح الإصلاحات السياسية.

2. ومن هذا المنطلق، عُقد الاجتماع الرفيع المستوى حول الانتقال إلى الديمقراطية: التحديات والفرص الاقتصادية بعيداً عن الشعبوية، وقد اشتركت في تنظيمه الإسكوا وسائر اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، وهي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وذلك في إطار من الشراكة مع وزارة الشؤون العامة والحكامة في المغرب؛ وبتمويل من مركز البحوث للتنمية الدولية في أوتاوا، كندا. وافتَتَح الاجتماع، الذي عقد يومَي 5 و6 شباط/فبراير 2013 في الرباط، وزير الدولة عبد االله بها، ممثلاً العاهل المغربي جلالة الملك محمد السادس.

3. وكان الاجتماع، الذي هو الثاني في سلسلة من ثلاثة اجتماعات، بمثابة منتدى للقادة وصانعي السياسات العرب ليناقشوا، مع قادة بلدان أخرى في العالم، التحديات الاقتصادية القصيرة الأجل التي تواجهها الدول عادة أثناء انتقالها إلى الديمقراطية، وليتبادلوا الممارسات الفضلى والدروس المكتسبة في مجال الإصلاح الاقتصادي في أنحاء العالم. وكان الهدف من هذا الاجتماع أيضاً البحث في سبل تلبية تطلعات السكان على المدى القصير والمتوسط؛ وتحديد الآليات اللازمة لتوطيد الثقة وبناء التوافق بشأن تحديد الآليات المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية؛ والبحث في الدور المحتمل أن تضطلع به الجهات الإقليمية والدولية؛ وسبل دعم عملية التحول الديمقراطي والتصدي للتحديات القصيرة الأجل؛ وتعزيز التعاون

كان الاجتماع بمثابة منتدى للقادة وصانعي السياسات العرب ليناقشوا، مع قادة بلدان أخرى في العالم، التحديات الاقتصادية القصيرة الأجل التي تواجهها الدول عادة أثناء انتقالها إلى الديمقراطية

والتشبيك فيما بين بلدان الجنوب؛ وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان الأعضاء وما تتوقعه هذه البلدان من الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى.

أولاً. الرسائل الأساسية

4. خلص الاجتماع إلى عدد من الرسائل بشأن سلامة عملية الانتقال السياسي، ومعالجة التحديات الاقتصادية التي تتخللها:

أ. الشعبوية الاقتصادية: قد يكون في الشعبوية الاقتصادية خطر على النمو والاستقرار، يجب أن يبقى قيد تدابير التحكم والمراقبة. وفي هذا السياق، لا بد من توخي الشفافية في الخطاب السياسي، للمضي في الإصلاحات التي لا تحظى عادةً بالتأييد الشعبي؛

ب. تتابع الإصلاحات: ما من نموذج للإصلاح ينطبق على جميع الحالات، ولكن من المفضل أن تتزامن الإصلاحات الاقتصادية مع الإصلاحات السياسية، وأن يسترشد تسلسلها بخصوصيات كل بلد، وبالمفاضلة التي تفرض نفسها على المدى القصير للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وأيا تكن الخصوصيات، ينبغي عدم إغفال علاقة الترابط والتآزر بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية؛

ج. اختيار نموذج اقتصادي واستقاء الدروس من الماضي: لا يعني إخفاق النماذج الاقتصادية التي اعتمدتها الأنظمة السابقة تخلي الحكومات المنتخبة حديثاً عنها لصالح نماذج نقيضة. فمن الضروري تشخيص النواقص التي اعترت النُهج التي اعتُمدت في الماضي، بهدف تبيّن الإصلاحات اللازمة لتحقيق النمو والإنصاف؛

د. بناء التوافق العام: في مراحل الانتقال إلى الديمقراطية وفي ظلّ الظروف الاقتصادية الصعبة، من الأهمية بمكان بناء التوافق السياسي والاجتماعي حول الرؤية المستقبلية والإصلاحات اللازمة؛

في مراحل الانتقال إلى الديمقراطية وفي ظلّ الظروف الاقتصادية الصعبة، من الأهمية بمكان بناء التوافق السياسي والاجتماعي حول الرؤية المستقبلية والإصلاحات اللازمة

هـ. دور القطاع الخاص: أدّت المحسوبية ومحاباة المقربين في كنف الأنظمة السابقة إلى تشويه دور القطاع الخاص. فيجب أن تكون استعادة دور القطاع الخاص كمحرك للنمو ومصدر لفرص العمل من أولويات المرحلة الانتقالية؛

و. دور الدولة: على الحكومات العربية في المستقبل أداء دور استباقي في التوفيق بين التحوّلات الهيكلية اللازمة لتحقيق النمو وصون العدالة الاجتماعية في آن؛

ز. استرداد الأصول: استرداد الأصول الوطنية المسلوبة هو واجب أخلاقي على جميع الأطراف المعنية، وذلك لوضع حد للإفلات من العقاب، ولاستثمار هذه الأصول في التنمية حيث تدعو الحاجة.
وعلى الدول العربية والمجتمع الدولي بذل قصارى الجهود لمنع النقل غير المشروع لهذه الأصول والإسراع في إعادتها إلى البلدان التي هي صاحبة الحق فيها؛

ح. إدارة الموارد الطبيعية: تنعم بلدان عربية بثروة ضخمة من الموارد الطبيعية ساهمت حتى الآن في تغذية الاقتصاد الريعي وتكريس نمط التبعية. وفي تجارب بلدان عديدة من أوروبا وسائر العالم أكثر من دليل على أهمية الإنصاف بين أبناء الجيل الواحد وبين الأجيال المتتالية في الاستفادة من إيرادات الموارد الطبيعية، وكذلك أهمية دور القطاع الخاص في إدارة الموارد الطبيعية وسيادة الدولة على هذه الموارد؛

ط. الدعم من المجتمع الدولي: قد يكون الدعم والمساعدة أحياناً طريقاً مقنّعاً للتدخل الخارجي في السيادة الوطنية. لذلك، لا بد من الفصل الدقيق بين المساعدة التي تقدّم دعماً لحقوق الإنسان وحماية الشعوب، وما يأتي تدخلاً سياسياً في شؤون البلدان المتلقية؛

ي. المساعدة الإنمائية: يجب اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استخدام أموال المساعدة الإنمائية بالفعالية المطلوبة وحيث الحاجة إليها. ومن الضروري تقييم الشروط المفروضة لقاء الحصول على المساعدة، ومراجعة النُهج التي تعتمدها المؤسسات المانحة الدولية والوكالاتِ المعنية بتقدير الجدارة الائتمانية، وذلك حتى تكون هذه المساعدة وسيلة لإخراج البلدان من شرك الفقر؛

ك. الأخلاقيات والتنمية: الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة لا تعني دعوة إلى فصل الأخلاق عن السياسة. فالأخلاق التي يكرسها الدين الإسلامي والديانات الأخرى في الحياة العامة، هي بمثابة زخر لمكاسب التحول الديمقراطي؛

ل. التكامل والتعاون الإقليمي العربي: التكامل والتعاون هما من الدعائم الأساسية للنمو والاستقرار في المنطقة العربية. ونداء الإصلاح الذي عمّ معظم بلدان المنطقة، يجب أن يخترق مؤسسات العمل العربي المشترك، ومنها المصارف الإنمائية. ومن المفترض أن يؤدي وصول حكومات عربية منتخبة ديمقراطياً إلى سدة السلطة إلى توسيع صلاحيات هذه المؤسسات وتحسين أدائها؛

م. الشباب والطبقة الحاكمة والآيديولوجيات: ينبغي السعي إلى ردم الهوة بين تطلّعات الشباب وتوجهات النخب الحاكمة، بعيداً عن الآيديولوجيات

لا بد من الفصل الدقيق بين المساعدة التي تقدّم دعماً لحقوق الإنسان وحماية الشعوب، وما يأتي تدخلاً سياسياً في شؤون البلدان المتلقية

ينبغي السعي إلى ردم الهوة بين تطلّعات الشباب وتوجهات النخب الحاكمة

المسبقة. فالنقاشات العقائدية حول الدين والثقافة والهوية، على أهميتها، ينبغي ألا تحجب الانتباه عن العوائق الفعلية أمام التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية.

ثانياً. التوصيات

5. خلص الاجتماع إلى التوصيات التالية:

أ. إنشاء لجنة تضمّ مجموعة من المشاركين في الاجتماع، للبحث في الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة في البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية؛

ب. متابعة العمل المعياري والموضوعي وإعداد أوراق موجزة حول التحديات الأساسية التي تواجه البلدان العربية.

ثالثاً. مواضيع البحث والمناقشة

6. تضمن الاجتماع عدة جلسات بحثت في محورين أساسيين هما: من الأوتوقراطية إلى الديمقراطية: صوت الأكثرية وقرار الأقلية؛ والدعم الخارجي والسيادة الوطنية: سبل اجتياز حقل الألغام.

7. وركزت النقاشات في إطار المحور الأول على عنوانين عريضين، هما ديمقراطيون قلقون: تلبية التوقعات وتجنب السياسات الشعبوية؛ والمفاضلة بين سياسات النمو والعدالة الاجتماعية.

ألف. ديمقراطيون قلقون: تلبية التوقعات وتجنب السياسات الشعبوية

الانتقال إلى الديمقراطية لا يستقيم ما لم يقترن بتحولات اقتصادية واجتماعية

8. تولت السيدة نويلين هايزر، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، إدارة الجلسة. وشددت على أن الانتقال إلى الديمقراطية لا يستقيم ما لم يقترن بتحولات اقتصادية واجتماعية، وأنّ التحدي الأساسي يكمن في عدم الاكتفاء بالسياسات الشعبوية القصيرة الأجل، وتجاوزها إلى بناء اقتصاد شامل للجميع يحمي الفقراء ويحقق الرفاه والإنصاف الاجتماعي. واقتبست عن رئيس

الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق، وودرو ولسن، قوله إن الديمقراطية هي الالتزام بمجموعة من المبادئ، منها المساواة واحترام حقوق الإنسان والكرامة، وليس مجرد اعتماد صيغة للحكم. ودعت حكومات البلدان التي تمرّ بمراحل انتقالية إلى تجنب حصر تركيزها بتلبية مطالب الشعوب الآنية، والتركيز على فهم المسببات للتمكن من تحقيق التطلّعات على المدى الطويل. كما دعت صانعي السياسات في المنطقة العربية إلى الاستفادة من الأمثلة العديدة التي تزخر بها منطقة آسيا والمحيط الهادئ في هذا الشأن.

1. العروض

أ. فرص جديدة: بناء دول إنمائية قوية في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية

9. حذّر السيد كورن شاتيكافانيج، وزير المالية الأسبق في تايلند، من مغبّة الوقوع في ما يُعرف "بشرك الديمقراطية"، أي دوامة المنافسة بين الأحزاب السياسية للفوز بمزيد من الأصوات. وقد أشار إلى تجربة تايلند، حيث طُبقت سياسات شعبوية رشيدة إلى حدّ ما تضمنت تقديم الإعانات لمزارعي الأرزّ، وتوفير التعليم المجاني وخدمات الرعاية الصحية للجميع، وتمويل القروض لصالح المدينين من المرابين. وسرعان ما تأثرت هذه السياسات بالتنافس السياسي وانقادت لتقديم الدعم غير المدروس لفئات معيّنة من الشعب، عن طريق تخفيف الضرائب على مشتري السيارات، والدعم الكبير للأرز، ما أثقل كاهل الميزانية الحكومية وأدى إلى إهدار أموال كان من الممكن استغلالها في تمويل مشاريع أكثر استدامةً.

10. ورأى المتحدث أن السياسات الشعبوية لا مفر منها في الديمقراطيات، لأن الأحزاب السياسية ستلجأ، لا محالة، إلى شكل من أشكالها لتعزّز وجودها. لكن الشعبوية ليست سيئة في المطلق، والمهم هو اتخاذ تدابير لحماية الاقتصاد من المغالاة فيها. ومن هذه الإجراءات تحديد سقف للدين القومي، أو حصر النفقات التي تمول بالديون بالأغراض الاجتماعية والاقتصادية الأساسية كالتعليم والصحة والغذاء والإسكان والبنى التحتية. وأعطى مثالاً على شكل "إيجابي" من أشكال الشعبوية طُبّق مؤخراً في تايلند، وهو إنشاء صندوق ادخار وطني تساهم فيه الدولة بقدر ما يساهم فيه الفرد.

من المهم اتخاذ تدابير لحماية الاقتصاد من المغالاة في الشعبوية

11. وأوصى، ختاماً، باعتماد نموذج إنمائي اقتصادي يشارك فيه القطاع الخاص، مشيراً إلى أن نجاح هذا النموذج يتوقف على وجود مؤسسات تضمن الحكم السليم وحماية المستهلك، وسنّ قوانين تشجع المنافسة العادلة وتمنع الفساد. فإنشاء مصرف مركزي مستقل وهيئات تنظيمية للقطاعات الرئيسية، كالطاقة والاتصالات والنقل، ينفي ضرورة اللجوء إلى السياسات الشعبوية ويضمن الفعالية في إدارة الموارد.

ب. العلاقة بين القطاعين العام والخاص: شراكات قائمة على التكامل والابتكار أو على انتزاع الأدوار؟

12. قدم السيد رزال رملي، وزير المالية الأسبق في أندونيسيا، مداخلة ناقش فيها دور الدولة في التنمية. وأشار إلى أن هذا الموضوع هو موضوع خلافي مثير للجدل، ويكتسب أهمية خاصة في البلدان النامية حيث الدولة هي طرف في الفساد وضعف الحكم وعدم الكفاءة. ولخّص المتحدث رأيين رئيسيين ومتناقضين حول دور الدولة. الأول هو رأي الليبرالية الجديدة، التي تقول بالحد من دور الحكومات، والاعتماد على قوى السوق الحرة. وقد اعتمد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذا النموذج الذي يؤمن حلولاً سريعة على المدى القصير، غير أنّ استدامته رهن بقدرة البلد على الاستمرار في التمويل، سواء أكان ذلك من القروض (المشروطة عادةً)، أم من زيادة استغلال الموارد الطبيعية (بما فيها النفط). ومن المتوقع أن يؤدي هذا النموذج إلى مشاكل على المدى الطويل، أبرزها زيادة عبء الديون، ما قد يسفر بدوره عن الحد من النمو وخفض الإنفاق الاجتماعي والمزيد من عدم المساواة. ويُعتقد أن تطبيق هذا النهج الإنمائي الليبرالي الجديد هو ما أدى إلى تعثر المسار الإنمائي في الثمانينات والتسعينات، إذ لم يؤدّ إلى تحقيق نمو مصحوب بانخفاض في معدلات الفقر وعدم المساواة إلا في حالات نادرة في بلدان صغيرة، كهونغ كونغ.

إنشاء مصرف مركزي مستقل وهيئات تنظيمية للقطاعات الرئيسية، كالطاقة والاتصالات والنقل، ينفي ضرورة اللجوء إلى السياسات الشعبوية ويضمن الفعالية في إدارة الموارد

13. أما الرأي الثاني، فهو النموذج الهيكلي، حيث تؤدي الدولة دوراً استباقياً وفعّالاً في تعزيز التحولات الهيكلية. وقد نجح هذا النموذج في عدد من بلدان شرقي آسيا، مثل سنغافورة والصين وماليزيا واليابان.
ومع أن مسار تطبيق هذا النموذج يُحدّد حسب ظروف كل بلد، يبقى على الحكومات الاستثمار في توفير الغذاء بأسعار مستقرة، لأهمية توفر الغذاء في خفض معدلات الفقر وضمان الاستقرار الاجتماعي. ودعا

المتحدث إلى اعتماد سياسات صناعية، منها سياسات صحيحة لسعر الصرف والإقراض بهدف تحسين القدرات الوطنية في الصناعات ذات القيمة المضافة، فيكتسب كل بلد ميزة نسبية في قطاعات محددة. وأضاف أن اعتماد استراتيجية طموحة لتشجيع الصادرات هو أداة رئيسية للنجاح، لكن ذلك يستدعي تشجيع الابتكار واستيفاء المعايير الدولية للجودة.

الديمقراطية من دون قوانين ترعاها لا تفيد إلا الطبقة الحاكمة، فلا بد من إصلاحات تشريعية تجعل الديمقراطية في خدمة الأغلبية

14. وفي ما يتعلق بالقطاع الخاص، قارن المتحدث بين شركات في بلدان في شرقي آسيا، مثل الصين وكوريا واليابان، التي تسعى إلى تحصين موقعها في السوق من خلال تخفيض هوامش أرباحها، وشركات في الغرب، تسعى عادة إلى زيادة أرباحها. وأثنى على نموذج الشركات في شرقي آسيا الذي يولّد فرص العمل ويبني القدرات المحلية.

15. وشدد في ختام مداخلته على أهمية الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، وذلك في مجالات الصحة والتعليم والإسكان وغيرها من الخدمات العامة التي تشكل دعائم أساسية للتنمية البشرية المتوازنة والمستدامة. وأكد أن الديمقراطية من دون قوانين ترعاها لا تفيد إلا الطبقة الحاكمة، فلا بد من إصلاحات تشريعية تجعل الديمقراطية في خدمة الأغلبية. واستشهد بنموذج أندونيسا، حيث كان ضعف إنفاذ القانون عائقاً أمام الديمقراطية؛ ونموذج سنغافورة، حيث غابت الديمقراطية وطُبّق القانون، وهو النموذج الذي قد يفضّله المواطنون والشركات التجارية على حد سواء. وشدد المتحدث على أهمية إصلاح جهاز الشرطة في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، وذلك منعاً لسوء استعمال السلطة.

ج. بذور نجاح العملية الديمقراطية: التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

16. أكّد السيد فؤاد السنيورة، رئيس حكومة ووزير مالية أسبق في لبنان، أن الديمقراطية تؤدي فعلاً إلى الرفاه الاقتصادي على المدى الطويل، كما يتبيّن من تجارب عدد من البلدان. أما على المدى القريب، فقد تواجه البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية عادة وضعاً معقداً، هو نتيجة لتحديات ثلاثة، هي تردي الظروف الاقتصادية على المدى القصير، بسبب إرباك الوضع السياسي وضعف ثقة المستثمرين؛ وتوقعات المواطنين في إيجاد حلول فورية لقضايا ظلت مهملة لفترة طويلة؛

الديمقراطية تؤدي فعلاً إلى الرفاه الاقتصادي على المدى الطويل

وأوجه التباين والخلل التي عمّقتها أنظمة سابقة كانت تحرص على إعادة توزيع الثروة لصالحها، وليس لصالح مراكمة الثروة الوطنية. وعلى الحكومات التي تمر بمرحلة انتقالية أن تتجنب في مواجهة هذه التحديات التورّط في تدابير شعبوية غير ملائمة.

17. وعلى أمل أن تُمنح السلطات المنتخبة حديثاً في المنطقة الصلاحيات اللازمة لإجراء إصلاحات هيكلية جريئة تؤدي إلى إعادة توزيع السلطات والدخل، دعا المتحدث هذه السلطات إلى استقاء الدروس من تجارب الأنظمة السابقة، وعدم التسرع في استخلاص استنتاجات خاطئة أو مضللة. وإذ أقرّ بإخفاق تجارب التحرر الاقتصادي في التطبيق، حذر حكومات المراحل الانتقالية من مغبة اعتماد النهج الاقتصادي الموجه. ولفت إلى أنّ السياسات التي اعتمدتها الأنظمة السابقة على صعيد الاقتصاد الكلي أدت إلى بعض النتائج الإيجابية، كخفض العجز المالي، واستقرار معدلات التضخم، وتحسين ميزان المدفوعات. غير أن عوامل عديدة قوّضت مكاسب التحرر الاقتصادي، منها عدم الشفافية في صفقات الخصخصة، وعدم تزويد الهيئات الناظمة بصلاحيات حقيقية، وعدم فعالية برامج الدعم. وبما أنّ التحرر الاقتصادي في المنطقة العربية لم يُطبق بمعناه الحقيقي ومكوّناته كاملة، لا يمكن الحكم عليه والجزم بإخفاقه. ولذلك، على الحكومات الجديدة التنبّه إلى أنّ تجنب الإخفاقات السابقة لا يعني قطيعة مطلقة مع الماضي.

18. واقترح المتحدث برنامجاً إصلاحياً معجّلاً من ثلاثة مسارات:

أ. إجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية وقضائية لضمان المساءلة والشفافية وسيادة القانون والحكم السليم. ومن أهم مقومات هذا المسار حرية الصحافة، والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتحقيق التوازن بينها، على أن يترافق ذلك مع خطاب سياسي شفاف وواقعي لتلبية التوقعات العامة؛

ب. تحسين البنى الفوقية وبيئة الأعمال، وقوانين الأعمال التجارية والعمل، من أجل تشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص. وينبغي أن يقترن ذلك بتحسين البنى التحتية، بما في ذلك شبكات الكهرباء والاتصالات والنقل، وإنشاء وكالات حكومية كاملة الصلاحيات لضمان تقديم الخدمات الجيدة والإشراف عليها. ويمكن للمصارف الإنمائية العربية أن تضطلع بدور أساسي في تمويل هذه المشاريع بشروط ميسّرة؛

من أهم مقومات هذا المسار حرية الصحافة، والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتحقيق التوازن بينها، على أن يترافق ذلك مع خطاب سياسي شفاف وواقعي لتلبية التوقعات العامة

ج. إنشاء شبكات أمان اجتماعي تتسم بالكفاءة، لتحل محل الإعانات المكلفة وغير المجدية التي تشجع الاستهلاك عوضاً عن حماية الفئات المحتاجة. ويمكن الاستعانة لذلك بنماذج أثبتت نجاحها، منها برنامج بولسا فاميليا (Bolsa Familia) في البرازيل.

19. وأشار المتحدث إلى أن تنفيذ هذا البرنامج يتطلب دعماً عالمياً وإقليمياً. وليس التكامل العربي مجرد صدقة يؤديها الأغنياء للفقراء، بل هو بمثابة استثمار في رفاه المنطقة وأمنها. فأي بلد عربي، أياً كان حجمه وبلغت ثروته، لا يستطيع أن ينمو منفرداً. ولا بد من توفر الإرادة السياسية الجدية للبدء بتنفيذ مبادرات إقليمية رسمية اعتُمدت في الماضي، كتنفيذ اتفاق السكك الحديدية في المشرق العربي وإنشاء المنطقة الحرة العربية الكبرى، ولحجز مقعد للمنطقة العربية على مائدة الاقتصاد العالمي في الأعوام المقبلة.

2. المناقشات

20. أكد المشاركون على أهمية تجنب الشعبوية وضرورة اعتماد خطاب سياسي شفاف يعزز ثقة الشعب بالنظام. فالظروف الراهنة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تستدعي إطلاق حوار ثقافي بين الأحزاب العلمانية والدينية للتوصل إلى توافق سياسي وتجنب اللجوء إلى العنف. وعلى الأحزاب المنتخبة حديثاً أن تدرك أنّ وجودها في سدة القيادة مؤقتٌ، وأن تسمح بالتعددية كشرط أساسي من شروط الديمقراطية. ورأى بعض المشاركين أن المناقشات الحالية بين الأحزاب العلمانية والدينية ليست سوى ضوضاء للتعتيم على القضايا الأساسية. فالجهود يجب أن تركز على معالجة التحديات الملحة، كالفساد وحكم الأقلية وفصل السلطات. وينبغي إجراء إصلاحات منهجية للنظام القضائي لمكافحة الفساد بفعالية، وذلك عن طريق إنشاء محكمة خاصة لإصلاح الممارسات البيروقراطية، على سبيل المثال.

الظروف الراهنة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تستدعي إطلاق حوار ثقافي بين الأحزاب العلمانية والدينية للتوصل إلى توافق سياسي وتجنب اللجوء إلى العنف

21. وفي ما يتعلق بالنموذج الاقتصادي الأنسب، اختلفت وجهات النظر بشأن كفاءة التحرر الاقتصادي ودور الدولة. فأشار بعض المشاركين إلى أن اقتصاد السوق الحرة هو الحل الأنسب، بالرغم من فشله سابقاً، في حين اقترح آخرون اعتماد مزيج من النموذجين، يراعي خصوصيات كل بلد، ويحافظ على مكاسب النماذج الاقتصادية السابقة، ويتضمن أهدافاً

جديدة، كالمشاركة في عمليات وضع السياسات. فبرامج الدعم، إذا ما أديرت بكفاءة، يمكن أن تخفض معدلات الفقر وترفع مستوى الأمن الغذائي وتحسّن الاستقرار الاجتماعي.

برامج الدعم، إذا ما أديرت بكفاءة، يمكن أن تخفض معدلات الفقر وترفع مستوى الأمن الغذائي وتحسّن الاستقرار الاجتماعي

22. وعبّر البعض عن قلقهم من الوضع في سوريا، ومن التحديات الجسيمة التي ينطوي عليها، مثل ضرورة إعادة بناء التماسك الاجتماعي وقبول الجميع كشركاء في السلام. وبعد عودة الاستقرار، يجب اتخاذ تدابير لنقل العاملين في القطاع العام تدريجياً إلى القطاع الخاص، والعمل مع شركات القطاع الخاص التي كانت تستفيد من النظام السابق لمنع اضطهاد من قد يعتبرهم الآخرون "عملاء".

باء. المفاضلة بين سياسات النمو والعدالة الاجتماعية

23. قام بإدارة الجلسة السيد أنطونيو برادو، نائب الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي أكد على الأهمية القصوى لتوزيع الدخل ونموه في دعم التنمية المستدامة. وأشار إلى ثلاث طرق لضمان تحسين توزيع الثروة، هي اعتماد حلول مستدامة لتمويل الإنفاق الاجتماعي؛ وتحسين نوعية أسواق العمل وتطبيق قوانين العمل؛ ودمج المبادئ الإسلامية، حيث الجدوى، في السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

1. العروض

أ. خيارات المالية العامة من أجل الإنصاف في التنمية

24. استهل السيد جوده عبد الخالق، وزير التموين والتجارة الداخلية الأسبق في مصر، مداخلته بالإشارة إلى أن التحولات التي تشهدها المنطقة العربية هي ثورة حقيقية ستؤثر على حياة المواطن العربي أينما كان. ولفت إلى أنّ هذا التغيير لا يحدث بين ليلة وضحاها، بل قد يستغرق الكثير من الوقت والصبر، لا سيما في الظروف الاقتصادية العالمية العسيرة التي تؤثر سلباً على المنطقة. وبعد مرور سنتين على بدء الحراك في مصر، لم يُنجَز الكثير لتلبية مطالب الشعب التي عبّر عنها شعار الثورة «الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية». والاحتجاجات العامة المستمرة لغاية اليوم وغيرها من أشكال التعبير عن المظالم الاجتماعية

ضيق الحيز المالي هو من أبرز التحديات التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية

هي خير دليل على هذا الإخفاق. وأشار السيد عبد الخالق إلى أنّ ضيق الحيز المالي هو من أبرز التحديات التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية في الأجلين القصير والمتوسط، مشدداً على ضرورة فهم العدالة الاجتماعية في أبعادها الثلاثة، الأفقي (بين السكان) والعمودي (بين الأجيال) والمكاني (بين الريف والمدينة).

25. واستعرض بعض التدابير التي اتخذت بعد 25 كانون الثاني/يناير 2011 في مصر، ومنها:

أ. إقرار حد أدنى للأجور، وتحديد نسبة الحد الأدنى للأجور إلى الحد الأقصى للأجور بمعدل ٣٠:١ ضمن إدارات الدولة؛

ب. اعتماد الضريبة التصاعدية على الدخل؛

ج. اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة عدم المساواة، ولا سيما في المناطق الريفية، في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمل؛

د. اعتماد سياسات قطاعية محدّدة وحوافز يستفيد منها خصوصاً مزارعو القمح.

26. وقدم المتحدث عرضاً موجزاً عن الظروف الاقتصادية في مصر بعد الثورة، مشيراً إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض احتياطي العملات الأجنبية، وارتفاع الدين الداخلي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، لا سيما في صفوف الشباب. وتسعى مصر، إزاء هذه الظروف، إلى الحصول على قرض كبير من صندوق النقد الدولي، مشروطاً بتنفيذ تدابير لزيادة الإيرادات وخفض النفقات، تتنافى، حسب المتحدث، مع العدالة الاجتماعية. وذكر على سبيل المثال قرار الحكومة بزيادة ضريبة المبيعات على السجائر والتبغ والهواتف النقالة، وهي ضرائب يقع جلّها على كاهل الفقراء.

27. وشبّه التحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري اليوم بتلك التي تعاني منها باقي البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية إلى الديمقراطية، مشيراً إلى أنّها تتّبع كلّها نهُجاً للتوفيق بين تلبية المطالب المتزايدة لشعوبها، وإدارة علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية ضمن حيّز مالي ضيّق. وأشار المتحدث إلى تصاعد قوى الإسلام السياسي، باعتباره خطراً يهدّد بإحداث انقسامات وطنية. وفي هذه الظروف، من الصعب وضع دساتير جديدة تحدد العقد الاجتماعي ونوع النظام الاقتصادي الذي ينبغي اعتماده. وليس من المستبعد، حسب المتحدث، أن تؤدي

التجاذبات بين الاقتصاد والسياسة إلى ثورات خبز ومطالبات شعبية بعودة النظم السابقة.

في أواخر السبعينات ترافق الاصلاح الافتصادي في اسبانيا مع إصلاح سياسي

ب. بناء ديمقراطية المواطن: الحق في العمل اللائق

28. تناولت السيدة إلينا سلغادو، النائبة السابقة لرئيس وزراء إسبانيا، التجربة الإسبانية في الانتقال إلى الديمقراطية في أواخر السبعينات. ومن أبرز ما تميزت به هذه التجربة أن الإصلاح الاقتصادي ترافق مع إصلاح سياسي، وأن جميع التغييرات كانت حصيلة لتوافق مجتمعي قوي. وكانت إسبانيا في تلك الفترة تواجه مجموعة تحديات اقتصادية كارتفاع معدّلات التضخم، وانخفاض معدّلات المشاركة في أسواق العمل، والبطالة المقنعة، الناتجة من تركز العمال في القطاعات غير التنافسية، وضعف شبكات الأمان الاجتماعي.

29. وشاركت جميع الأحزاب السياسية في إسبانيا في عملية بناء التوافق التي أدت إلى إصدار مواثيق المونكلوا في تشرين الأول/أكتوبر 1977. ومن أبرز عناصر هذه المواثيق: (أ) وضع حدّ لزيادة الأجور، بالاتفاق مع النقابات العمالية، بهدف الحد من التضخم؛ (ب) اعتماد التعليم المجاني تدريجياً؛ (ج) تطبيق نظام الضريبة التصاعدية على جميع شرائح المجتمع؛ (د) تخفيض قيمة سعر الصرف لزيادة القدرة التنافسية تلقائياً؛ (ه) توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي بما في ذلك المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية. وكانت الحكومة تصارح الشعب بالمشاكل التي تواجهها وبالتضحيات التي عليهم القيام بها على المدى القصير. ومن خلال بناء هذا التوافق الواسع النطاق، بقيت معارضة الشعب لهذه الإصلاحات المضنية تحت السيطرة، بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة في السنوات القليلة الأولى التي تلت اعتماد المواثيق.

30. وبالاستناد إلى هذه التجربة، شددت المتحدثة على ضرورة بناء التوافق لمواصلة عملية التغيير السياسي. فالتوافق على نوع النظام الاقتصادي الذي سيعتمده البلد أمر ضروري، وينبغي أن يكرسه الدستور. وأوصت بوضع سياسات اقتصادية طويلة الأجل تكون على قدر كبير من المرونة لبناء المنعة ضد الاضطرابات القصيرة الأجل. فتخفيض قيمة العملة مع السيطرة على معدلات التضخم يمكن أن يزيد من القدرة التنافسية، وبالتحكم بالأجور يمكن الحد من التضخم. وأوصت بأن تحدد الحكومات

بناء التوافق ضروري لمواصلة عملية التغيير السياسي

حداً أدنى لدخل الأسرة بدلاً من حد أدنى لأجور الأفراد. إضافة إلى ذلك، يجب ربط زيادة الأجور بالمكساب المحققة في الإنتاجية، وليس بمعدلات التضخم المسجلة، وذلك لتجنب المزيد من الارتفاع في التضخم. وينبغي تجنب التجزئة المفرطة في سوق العمل، لأنها تضعف قدرتها التنافسية. وفي ما يتعلق بشبكات الأمان، على الحكومات حماية العاملين وليس الوظائف، وذلك من خلال دعم الأجور على سبيل المثال، أو زيادة فرص العمل في القطاع العام، نظراً إلى الكلفة المرتفعة لحماية الوظائف على المدى الطويل. ورأت أن الاستثمار العام في البنى التحتية وفي بناء رأس المال البشري، من خلال التدريب، أساسيٌ لرفع معدّلات تشغيل الشباب.

ج. الأحزاب الإسلامية في العمل السياسي: بين الفكر الإيديولوجي والسياسة الاقتصادية

31. قدّم السيد نعمان كورتولموش، نائب رئيس حزب العدالة والتنمية للشؤون الاقتصادية في تركيا، عرضاً ركز فيه على تجربة الحزب في تغيير النظام السياسي والاقتصادي في بلده في العقد الماضي. وشدّد على أن حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي يحترم التقاليد الإسلامية، وليس حزباً إسلامياً. وتناول السياسات الاستبدادية التي فُرضت على تركيا في الماضي لتحملها على اعتناق هوية الغرب، مما أبعدها عن التقاليد الإسلامية، كما تطرّق إلى التدخلات العسكرية المتتالية التي حفل بها التاريخ الحديث للبلد.

32. ثم ركز على الجهود التي بذلها حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 للانتقال إلى الديمقراطية، وتفكيك نظم الوصاية العسكرية على النظام الاقتصادي والسياسي، وتمكين المواطنين. وسعى الحزب أيضاً إلى ضمان استقرار الاقتصاد الكلي من خلال الحد من نفوذ محتكري رؤوس الأموال الذين تعاظم تأثيرهم في ظل حماية العسكر لهم.

الاستثمار العام في البنى التحتية وفي بناء رأس المال البشري، من خلال التدريب، أساسيّ لرفع معدّلات تشغيل الشباب

33. وأشار بإيجاز إلى التدابير الاقتصادية التي ينوي الحزب تنفيذها خلال السنوات العشر المقبلة لتعزيز قدرة البلد التنافسية عالمياً، وقدرته على توليد الدخل، وكذلك إحلال العدالة الاجتماعية. ومن هذه التدابير زيادة الاستثمار في البحث والتطوير؛ ومواصلة دعم الطبقة الوسطى الفتية، وقد أصبحت عصب الاقتصاد التركي؛ وزيادة القدرة الشرائية للفئات

المنخفضة الدخل، بتمكينها من المشاركة في الاقتصاد. وأضاف أنّ سبلاً جديدة للتنسيق عبر الحدود، يجري تطويرها سعياً إلى تعزيز اقتصاد المنطقة برمتها.

ضرورة إنشاء هياكل اقتصادية جديدة تبدّي الإنسان على السياسة والأسواق، والعدالة على القوة

34. واعتبر أن في تاريخ الديانات السماوية، ومنها الإسلام، حِكَماً ودروساً ومبادئ يمكن الاسترشاد بها للتصدي للتحديات التي تواجه المنطقة والعالم اليوم. فالإرث الذي تركته هذه الديانات، على سبيل المثال، يزخر بحكايات تحذّر من حكم الأقليات، كما كان عليه الحال في عهد الفراعنة؛ ومن الهيمنة الاقتصادية، التي جسّدها حكم قارون؛ ومن النظام الطبقي الديني والآيديولوجي، كما في قصة بلعام. وأشار إلى أنّ تلك مخاطر لا يزال العالم يواجهها اليوم، ولا يمكن التصدي لها إلا بالعودة إلى المبادئ والقيم الإنسانية والأخلاقية، كالاعتقاد بأنّ البشر يولدون أحراراً ومتساوين؛ والالتزام بمبدأ الأمر بالمعروف، لما فيه خير الجميع. وشدد المتحدث على ضرورة إنشاء هياكل اقتصادية جديدة تبدّي الإنسان على السياسة والأسواق، والعدالة على القوة.

2. المناقشات

35. أبدى المشاركون قلقهم من الانقسام الثقافي الحالي في المنطقة، الذي تعمّق حتى أصبح عنصر نزاع يعوق بناء توافق حول دور الدولة ونوع الاقتصاد الذي تتطلّع إليه البلدان. ورأى بعض المشاركين في هذه الأزمة الثقافية دليلاً على عجز النخب في المنطقة العربية عن العمل بمبادئ الديمقراطية وقيمها، وعلى عدم تقبّلها الرأي المختلف.

36. وشكك البعض في دور المؤسسات المالية، كصندوق النقد الدولي، واقترحوا استكماله ببدائل ضمن إطار التعاون الإقليمي العربي. ولجوء البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية إلى صندوق النقد الدولي، بالرغم من فشل الإصلاحات الهيكلية الماضية، يطرح تساؤلات حول حقيقة التغيير الذي أحدثته الانتفاضات في عمليات صنع القرار. وأعرب عدد كبير من المشاركين عن قلقهم من استمرار السياسات التي كانت معتمدة قبل الانتفاضات، ما يدل على أن قوى الثورة لم تنجح في إيصال ممثليها إلى البرلمانات، وأن الحكومات العربية لا تزال غير قادرة على الاستقلالية في اتخاذ القرار.

37. ونسب البعض بقاء تلك السياسات إلى سوء تشخيص الأحوال الاقتصادية التي كانت سائدة قبل الانتفاضات العربية. فالواقع أن بلداناً عربية عديدة شهدت نمواً اقتصادياً جيداً في العقد الماضي، لكن الأزمة المالية العالمية زعزعت مقوّمات هذا النمو. وينبغي البحث جدياً في أسباب هذا الإخفاق لتجنب الوقوع فيه مجدداً. وينبغي أيضاً إعادة النظر في دور القطاع الخاص، والتركيبة الحالية للطبقة الوسطى ومكوناتها، وسبل معالجة قضايا الاقتصاد غير النظامي.

ينبغي إعادة النظر في دور القطاع الخاص، والتركيبة الحالية للطبقة الوسطى ومكوناتها، وسبل معالجة قضايا الاقتصاد غير النظامي

38. واتفق المشاركون على ضرورة استرشاد العمل السياسي بالمبادئ الأخلاقية. وأشار بعضهم إلى أن الشباب الذين اندفعوا قبل عامين إلى صفوف الانتفاضات بتأثير من حركة الإسلام السياسي وبإلهام من دعوتها إلى العدالة الاجتماعية، قلقون اليوم. فهم يخشون من انكفاء برنامج العدالة الاجتماعية أمام تيار النفوذ السياسي والنهج الاجتماعي المحافظ. وأعرب البعض عن تأييدهم لفصل الدين عن السياسة، ودعوا إلى التركيز على المدى القصير على تنفيذ إصلاحات اجتماعية واقتصادية محددة، في حين أيّد آخرون اعتماد نهج كُلي متعدد المسارات للتصدي للاستبداد السياسي والفساد وسوء توزيع الثروات. واتفق المشاركون على أنّ نجاح الإصلاحات وتأييدها يتطلب قراراً لا يفرض من السلطة، بل يكون نتيجة لعملية موسّعة يشارك فيها الجميع.

39. وفي المحور الثاني، ركزت العروض والمناقشات على الدعم الخارجي والسيادة الوطنية.

جيم. الدعم الخارجي للديمقراطيات الناشئة: نعمة أم نقمة؟

40. قام بإدارة الجلسة السيد هيثم منّاع، الناطق باسم اللجنة العربية لحقوق الانسان، الذي أشار إلى أن السيادة الوطنية أصبحت في هذا العصر قضية نسبية، مفاهيمها مختلفة ومستوياتها متعددة. وأشار إلى أن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان تعجز أحياناً عن اتخاذ مواقف قد تفقدها من دعم القوى العالمية. والقضية السورية دليل صارخ على القيود التي تكبّل عمل هذه المنظمات. ولكن هذه المنظمات باستطاعتها أن تفعل المزيد من أجل الديمقراطية في المنطقة العربية، بل عليها ذلك.

نجاح الإصلاحات وتأييدها يتطلب قراراً لا يفرض من السلطة، بل يكون نتيجة لعملية موسّعة يشارك فيها الجميع

1. العروض

أ. الموارد الطبيعية: بين الإدارة السليمة وتعدّد المطالب

41. تحدث في هذه الجلسة السيد إينار ستينسنس، وزير النفط والطاقة الأسبق في النرويج، والمستشار الأقدم في مركز أوسلو للسلام وحقوق الإنسان. وأكد أن النرويج حرصت دائماً على بناء توافق وطني حول ثلاث قضايا أساسية، هي السياسة الخارجية، ونظام المعاشات التقاعدية، وإدارة الموارد الطبيعية، وذلك مع اعتبار الاختلاف في الرأي سمة من سمات الأنظمة الديمقراطية. ومن الضروري التوصل إلى توافق في الآراء حول إدارة الموارد الطبيعية واعتماد سياسات ثابتة بشأنها، لأن الاستثمارات في هذا القطاع هي استثمارات طويلة الأجل تتطلب التزاماً على مدى عقدين أو ثلاثة من الزمن.

42. وأكّد المتحدث أنّ شوائب كثيرة تعتري إدارة الموارد الطبيعية، ولا سيما في البلدان الغنية بهذه الموارد، ومن هنا عبارة «لعنة الموارد». فعندما يكثر البلد من الاعتماد على سلعة أساسية واحدة، يصبح اقتصاده شديد التأثّر بتقلبات أسعار هذه السلعة. والموارد الطبيعية التي يفترض أن تكون رافداً لتعزيز النمو وتحسين مستوى المعيشة لجميع السكان، تتبدد المكاسب المحققة منها بفعل الفساد وانعدام الحكم السليم. لذلك، تواجه البلدان الغنية بالموارد تحديين رئيسيين، هما ضمان التوزيع العادل للمكاسب على المواطنين، من خلال نظم شفافة؛ وضمان توزيعها العادل بين الأجيال، من خلال الحد من أضرار استغلال هذه الموارد على البيئة والمناخ.

الموارد الطبيعية التي يفترض أن تكون رافداً لتعزيز النمو وتحسين مستوى المعيشة لجميع السكان، تتبدد المكاسب المحققة منها بفعل الفساد وانعدام الحكم السليم

43. واستعرض المتحدث تجربة النرويج في إدارة الموارد النفطية. ففي عام 1990، أنشأت النرويج، تحت إشراف البنك المركزي، ما يُعرف بصندوق البترول. وعمد الصندوق إلى تحويل عائدات النفط إلى خارج البلد لاستخدامها في استثمارات متوسطة المخاطر في الأسواق الناشئة. وحاولت أحزاب سياسية استخدام هذه الأموال لإطلاق الوعود الشعبوية وكسب أصوات الناخبين. وللحؤول دون ذلك، أُطلقت على هذا الصندوق تسمية صندوق المعاشات التقاعدية، وذلك تماشياً مع استراتيجية الحكومة الرامية إلى دعم الادخار على المدى الطويل لتمويل نفقات هذه المعاشات. ويمكن أن يستفيد الجيل الحالي من هذه الثروة أيضاً. فقد

صدر قانون مالي حدّد النسبة من رأس مال الصندوق التي يمكن تحويلها إلى ميزانية الدولة بنسبة 4 في المائة سنوياً. ويمكن إجراء تعديل طفيف على هذه النسبة سنوياً للحفاظ على استقرار ميزانية الدولة. وفي عام 2004، أنشأت النرويج مجلساً استشارياً معنياً بالأخلاقيات لتقييم الاستثمارات والتأكد من امتثالها لقواعد القانون الدولي.

تحقيق توازن بين هدفين قد يتعارضان أحياناً: جذب المستثمرين من القطاع الخاص للاستفادة من خبرتهم والتكنولوجيا التي يملكونها؛ وضمان تحكّم القطاع العام بالموارد الطبيعية

44. وختم المتحدث بالتشديد على أهمية تحقيق توازن بين هدفين قد يتعارضان أحياناً: جذب المستثمرين من القطاع الخاص للاستفادة من خبرتهم والتكنولوجيا التي يملكونها؛ وضمان تحكّم القطاع العام بالموارد الطبيعية. فعندما بدأ استخراج النفط في منتصف الستينات، لم تكن لدى النرويج الخبرة اللازمة في هذا المجال، فاعتمدت بالكامل على الشركات الدولية. لكن العاملين النرويجيين كانوا يتواجدون دوماً في مواقع استخراج النفط، للتعلم. وبعد سنوات، اكتسبت النرويج الخبرة الفنية اللازمة لضمان قيام شركة النفط الوطنية، (Statoil)، باستثمار 50 في المائة من نفط البلد. ومع مرور الوقت، أصبح تحديد هذه النسبة أكثر مرونةً، حسب المشروع، مما حقق توازناً بين مساهمات الجهات المعنية المحلية والدولية. وفي عام 2001، أصبحت الشركة الوطنية مملوكة جزئياً من القطاع الخاص، وصارت تتنافس مع شركات دولية أخرى، في حين أنشئت شركة حكومية جديدة (Petoro) لإدارة حافظة النرويج من رخص التنقيب عن النفط وإنتاجه. وقد سمحت هذ التغييرات للنرويج بالاستفادة بالكامل من مواردها وبإبقائها تحت السيادة الوطنية.

ب. منظمات المجتمع المدني الدولية وسيادة الدول

45. قدّمت السيدة حورية مشهور، وزيرة حقوق الإنسان في اليمن، مداخلةً ركزت فيها على المقايضة، الضرورية أحياناً، بين الفوائد المتأتية عن المساعدة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني الدولية، واحتمال تدخل هذه المنظمات في سيادة الدولة. وتناولت تجربة اليمن، حيث أدت منظمات المجتمع المدني الدولية دوراً إيجابياً في المرحلة الانتقالية التي بدأت في عام 2011. وقد سادت هذه المرحلة حالة من الفوضى، وكانت بعض المؤسسات الحكومية عاجزة خلالها عن تقديم الخدمات الأساسية. وركزت المنظمات الدولية عملها في مجالين أساسيين، هما تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والمأوى والدواء للعدد

المتزايد من المشردين داخلياً واللاجئين من القرن الأفريقي؛ ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والحريات والإبلاغ عنها لدى السلطات اليمنية. وأشارت المتحدثة إلى أن هذه المنظمات تراعي في عملها عموماً القواعد والبروتوكولات المدرجة في الاتفاقات الثنائية بين الحكومة والمنظمات.

من الصعب الحديث عن سيادة مطلقة للدولة في سياق العولمة والعلاقات الدولية

46. وشدّدت على صعوبة الحديث عن سيادة مطلقة للدولة في سياق العولمة والعلاقات الدولية. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة مجلس التعاون الخليجي لإنهاء النزاع في اليمن من خلال خارطة طريق للانتقال السياسي، جرى الاتفاق عليها بين الحزب الحاكم والمعارضة السابقَيْن. إلاّ أنّ هذا الاتفاق اعتُبر منافياً للدستور، بما أن مادته الرابعة المتعلقة بالآليات التنفيذية نصت على أن تحلّ هذه المبادرة محل جميع الترتيبات الدستورية والقانونية القائمة، وأنه لا يمكن الطعن فيها أمام مؤسسات الدولة. وانقسم اليمنيون حول هذا الاتفاق، فرفضه الشباب إذ اعتبروا أنه لم يلبِ تطلعاتهم إلى التغيير الجذري الذي يُفترض أن يؤدي إلى حكومة مدنية ديمقراطية وحديثة؛ ورأى فيه المؤيّدون مبادرة تتضمن خطة مقبولة للانتقال السلمي.

47. وكان للمجتمع الدولي دور في تشجيع قبول جميع اليمنيين للمبادرة، من خلال ضمان التزام آلياتها التنفيذية بحقوق الإنسان، واستصدار قرارين عن مجلس الأمن أكد فيهما الحق في التظاهر السلمي، ودعم حقوق المرأة، ودعا إلى تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية والحكم السليم.

48. وختمت المتحدثة مداخلتها بالتشديد على الحاجة إلى معايير واضحة ترعى عمل منظمات المجتمع المدني الدولية، في ضوء حساسية مرحلة الحوار الوطني حول الدستور في اليمن. ولا بد أيضاً من زيادة الشفافية في العلاقة بين هذه المنظمات ومنظمات المجتمع المدني الوطنية التي ارتفع عددها من سبعة آلاف إلى اثني عشر ألفاً في عام 2011 فقط، لا يزال عدد كبير منها يعمل من دون أية صلاحيات واضحة.

ج. محاسبة المسؤول: استعادة الأصول المسلوبة

49. استهل السيد برتران لويس، السفير السويسري في المغرب، مداخلته بالإشارة إلى أهمية استعادة الأصول في إطار التحول الديمقراطي

الفساد ولا سيما سلب الأصول من أشدّ المخاطر التي تتهدد التنمية

في المنطقة العربية، وأيضاً معالجة قضية عدم الوضوح بين أصحاب الأصول الشرعيين والبلدان التي آلت إليها هذه الأصول. وأشار إلى أن الفساد ولا سيما سلب الأصول من أشدّ المخاطر التي تتهدد التنمية. وحسب المتحدث، تفقد البلدان النامية سنوياً من الأصول ما تتراوح قيمته بين 20 و40 مليار دولار أمريكي نتيجة لاختلاس الأموال والممارسات الفاسدة الأخرى التي تقوم بها شخصيات تشغل وظائف عامة. فهذه الأموال هي بمثابة فرص ضائعة على التنمية.

50. وأشار المتحدث إلى آليتين أساسيتين تكافح بهما سويسرا الجرائم المالية التي يرتكبها السياسيون، هما منع نقل الأصول التي سُلِبت بطرق غير شرعية؛ وتقديم المساعدة القانونية لاستعادة تلك الأصول. ففي إطار الآلية الأولى، سنّت سويسرا قانوناً لمكافحة تبييض الأموال يُلزم المصارف بالتحري عن عملائها والتبليغ عن أية معاملات مشبوهة، مما قد يؤدي إلى تجميد حساباتهم. أما في إطار الآلية الثانية، فتتعاون سويسرا، بناءً على مبدأ المساعدة القانونية المتبادلة، مع أي بلد يقدم طلباً لملاحقة حسابات مشبوهة، بشرط توفر الأدلة المطلوبة في المحاكمات الجنائية. وفي هذه الحالة، تعيد سويسرا الأموال إلى أصحابها الشرعيين، وتتأكد من عدم استخدامها لأغراض غير قانونية أخرى. وأضاف أن سويسرا تدعم عدداً من الفرق الدولية التي تعمل في مجال مكافحة سلب الأصول، منها المركز الدولي لاسترداد الأموال ومبادرة استرداد الأموال المسروقة، كما تعقد اجتماعات سنوية للخبراء حول هذا الموضوع في لوزان.

51. وقامت سويسرا، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، بإعادة حوالى 1.7 مليار دولار من الأصول المسلوبة إلى بلدان المنشأ، وهو أكبر مبلغ استعيد عن طريق المراكز المالية في العالم. واستعرض المتحدث أبرز قضايا استعادة الأصول التي نفذتها سويسرا في تلك الفترة، وذلك باعتماد طريقة مختلفة في كل مرة، مثل الحجز على الحسابات (الفلبين)؛ الرصد والمراقبة على يد السلطات الوطنية (البيرو)؛ المشاركة في عمليات الرصد مع البنك الدولي (نيجيريا)؛ تنفيذ عمليات رصد مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي (كازاخستان). والجدير بالذكر أن الفترة الزمنية الفاصلة بين تجميد الأصول واستعادتها يمكن أن تكون طويلة جداً، وقد استغرقت 17 عاماً في حالة ماركوس في الفلبين.

52. وناقش المتحدث التدابير التي اتخذتها سويسرا عقب الانتفاضات العربية لتجميد الأموال المسلوبة وإعادتها. فأثنى على التدخل السريع للمجلس الاتحادي السويسري الذي استعمل صلاحياته الدستورية لتجميد أصول الرئيسين بن علي ومبارك مباشرةً بعد الإطاحة بهما، ما دفع بهيئات أخرى كالاتحاد الأوروبي إلى القيام بالمثل. وكان الهدف الأساسي من هذه التدخلات منع سحب الأصول المشتبه بمصدرها من سويسرا قبل تحديده قانونياً. وشجعت سويسرا بلدي المنشأ، أي تونس ومصر، على التقدّم بطلب للمساعدة القانونية، مع العلم أن المبالغ المسلوبة قُدِّرت بحوالى 60 مليون فرنك سويسري في حالة تونس و700 مليون دولار أمريكي في حالة مصر.

53. وختم المتحدث مداخلته بالتشديد على أربعة عوامل رئيسية لإنجاح عمليات استعادة الأصول المسلوبة، هي الثقة بين المالكين الشرعيين للأصول والبلدان التي آلت إليها؛ والإرادة السياسية والاستقرار في البلدان المطالِبة بالأصول؛ والجهود المبذولة لبناء القدرات في البلدان المتلقية؛ وتحديد أهداف واقعية من حيث المدة الزمنية اللازمة لإتمام الإجراءات وردّ المبالغ.

2. المناقشات

54. تساءل بعض المشاركين عن أسباب قصور المجتمع الدولي عن دعم العملية الانتقالية في البلدان العربية. فالعمليات الانتقالية التي سبق وحدثت في أماكن أخرى من العالم، مثل أوروبا الشرقية، استقطبت قدراً كبيراً من الدعم. ففي حين لم تفِ بلدان مجموعة الثمانية بالالتزامات التي تعهدت بها في دوفيل، فرنسا، في أيار/مايو 2011، قدمت بلدان مجلس التعاون الخليجي دعماً بمستويات متفاوتة، يُخشى أن يكون حافزه برنامجاً سياسياً، وليس برنامجاً للتنمية الاقتصادية. ودعا المشاركون الصناديق الإنمائية العربية إلى أداء دور أكثر فعالية في هذا المجال وإلى إطلاق برامج خاصة لتلبية احتياجات المنطقة.

55. وفي ما يتعلّق بإدارة الموارد الطبيعية، أعرب بعض المشاركين عن خشيتهم من أن الاقتصادات الريعية الناشئة عن الاعتماد الشديد على إيرادات النفط والغاز في المنطقة العربية أدت إلى انتشار الفساد وتدني المشاركة في الحياة السياسية. وناقشوا الآليات اللازمة لزيادة

هناك أربعة عوامل رئيسية لإنجاح عمليات استعادة الأصول المسلوبة، هي الثقة بين المالكين الشرعيين للأصول والبلدان التي آلت إليها؛ والإرادة السياسية والاستقرار في البلدان المطالِبة بالأصول؛ والجهود المبذولة لبناء القدرات في البلدان المتلقية؛ وتحديد أهداف واقعية من حيث المدة الزمنية اللازمة لإتمام الإجراءات وردّ المبالغ

المساءلة وتعزيز الإدارة السليمة للموارد الطبيعية. فنظم الرصد الوطنية قاصرة عن معالجة قضية الفساد بفعالية، ومعظم التدابير المتخذة لغاية اليوم ليست إلا جهوداً مجزأة لا تندرج في إطار استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد.

السيادة الوطنية أصبحت مفهوماً مُبهماً ونسبياً ومثيراً للجدل، وأنه لا يجوز التذرع بالسيادة كحجة لمنع التدخلات الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان

56. ورأى المشاركون أن السيادة الوطنية أصبحت مفهوماً مُبهماً ونسبياً ومثيراً للجدل، وأنه لا يجوز التذرع بالسيادة كحجة لمنع التدخلات الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان. وينبغي التمييز بين التدخل في شؤون الحكومات الأخرى، والتدخلات التي تقوم بها منظمات دولية مستقلة ذات سمعة حسنة وأهداف واضحة.

57. واستحوذ موضوع استعادة الأصول على قدر كبير من النقاش، وأجمع المشاركون على أن الأموال التي تهُرّب إلى الخارج تضيّع على التنمية فرصاً ضخمة. وشددوا على ضرورة أن تستعيد البلدان العربية أصولها المسلوبة التي هي بأمس الحاجة إليها لتنشيط الاقتصاد، ولا سيما في تونس ومصر؛ ولإعادة الإعمار، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية وليبيا؛ ولمعالجة القصور في التنمية، ولا سيما في اليمن. واعتبروا أن على البلدان التي تتلقى أموالاً غير شرعية واجباً أخلاقياً هو تسهيل إعادتها، وأن على البلدان المطالِبة بها أن تثابر على طلبها، أياً كانت قيمتها ومهما كانت الجهود مضنية، وذلك لمنع إفلات سالبي الأموال من العقاب. وطرح المشاركون عدداً من المخاوف والتساؤلات:

أ. تقبّل البلدان المتقدمة دخول هذه الأموال إليها، وفعالية الجهود التي تبذلها للتحقق من مصدر الأموال ومنع دخولها عبر الطرق غير الشرعية؛

ب. طبيعة الشروط المفروضة على البلدان مقابل مساعدتها لاستعادة أصولها المسلوبة، واحتمال مساسها بالسيادة الوطنية؛

ج. الوقت الطويل الذي تستغرقه عملية استعادة الأصول المجمدة، مع العلم أن بلدان المنشأ لم تستعد سوى جزء يسير منها؛

د. مصلحة بلدان الوجهة في إعادة الأصول المسلوبة، ومدى تأثير ذلك على اقتصاداتها في ظل الأزمة المالية العالمية؛

هـ. صعوبة تحديد مكان الأصول المسلوبة، ولا سيما المسروقة منذ عقود عديدة، والجهود الدولية في تسهيل هذه العملية؛

و. إمكانية إنشاء برنامج عربي، ربما برعاية جامعة الدول العربية، لدعم

على البلدان أن تثابر بطلب إعادة أموالها أياً كانت قيمتها ومهما كانت الجهود مضنية، وذلك لمنع إفلات سالبي الأموال من العقاب

جهود استعادة الأصول المسلوبة. والجدير بالذكر أن أياً من ليبيا واليمن لم يتقدم بطلب للمساعدة القانونية المتبادلة، مع أن هذا الأمر شرط أساسي بموجب القانون لتجميد الأصول.

الحكومات الوطنية، في عصر العولمة، أكبر من أن تنشغل بمشاكل محلية صغيرة، وأصغر من أن تتحكم بمشاكل عالمية كبيرة

دال. شعب واحد، هويات مختلفة: التعاون والتكامل الإقليمي

58. تولّى إدارة هذه الجلسة السيد طارق متري، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا. واعتبر أن الحكومات الوطنية، في عصر العولمة، أكبر من أن تنشغل بمشاكل محلية صغيرة، وأصغر من أن تتحكم بمشاكل عالمية كبيرة. وفي ذلك ما يدلّ على أهمية التكامل والتعاون على المستوى الإقليمي، اليوم أكثر من أي وقت مضى.

1. العروض

أ. العائد على الاستثمار: المصلحة الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية والقروض الخارجية

59. قدم السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المكلّف بالشؤون العامة والحكامة في المغرب، مداخلةً شدد فيها على أن المساعدة الإنمائية الخارجية هي في المقام الأول قضية سياسية، حتى ولو كانت أهدافها اقتصادية واجتماعية. ولطالما كانت العلاقات بين البلدان أو الوكالات المانحة والبلدان المستفيدة تنمّ عن مصالح المانحين وتوجهاتهم السياسية والثقافية، إذ يسعون إلى تأمين موقع لسياساتهم في تلك البلدان. ويتضح ذلك من الشروط التي تفرضها الجهات المانحة على البلدان المتلقية، والأمثلة كثيرة في العالم. وكثيراً ما تكون وعود الدول المانحة بتقديم المساعدة ذات دوافع سياسية أو انتخابية. وقد لا تتحقق هذه الوعود في أحيان كثيرة، أو قد يستغرق تحقيقها وقتاً طويلاً، كما في حالة شراكة دوفيل مع البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية، والوعد بإنشاء صندوق دعم لها.

60. وأعرب المتحدث عن تفاؤل في ما آلت إليه الحكومات المنتخبة حديثاً في بلدان الانتفاضات، إذ أصبحت في موقف تفاوضي أقوى من ذي قبل

يخوّلها التأثير على شروط المساعدة الإنمائية. وأعرب أيضاً عن قلقه من وضع الحكومات الحالي، إذا باتت مضطرة، بفعل الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، إلى طلب المساعدة الخارجية بهدف تسريع النمو وتوفير الحد الأدنى المقبول من مستويات المعيشة، ولا سيما للسكان المعرضين للفقر والحاجة، من دون الاستناد إلى أي نموذج إنمائي سليم. وقد يكون في هذه الظروف القاهرة، حسب المتحدث، ما يحدّ من استقلالية الدول في صنع قرارها الاقتصادي، فتؤدي المساعدات الخارجية بالبلدان المتلقية إلى المزيد من التبعية الاقتصادية، ما لم يخضع تقديم هذه المساعدات لتخطيط متأنٍّ وإدارة رشيدة.

الحكومة المنتخبة حديثاً في بلدان الإنتفاضات أصبحت في موقف تفاوضي أقوى من ذي قبل في التأثير على شروط المساعدة الانمائية

61. وتناول المتحدث موضوع التصنيف المالي فاعتبره غير منصف للبلدان النامية، لأن نظام وضع العلامات الصارم يطبّق على جميع البلدان، أياً يكن مستوى التنمية فيها. ولهذا التصنيف أثر بالغ على شروط الإقراض والمساعدات الأخرى التي قد تحتاج إليها هذه البلدان. فعندما يُصنّف بلد معيّن في مرتبة متدنية، قد يطلب الدائنون معدلات فائدة مرتفعة تلقي بعبء إضافي على كاهل الاقتصاد الضعيف أصلاً، فيؤول إلى المزيد من الضعف، ويُقحم البلد المتلقي في حلقة مفرغة من التعثر الإنمائي. وتساءل عن نوايا وكالات التصنيف الائتماني وقدراتها. فقد ارتكبت أخطاء كبيرة في الماضي في الحسابات والعلامات، فأساءت تقييم عدد من الاقتصادات الأوروبية التي انتهى بها الأمر إلى الانهيار. وطالب بإنشاء نظام عادل للتصنيف، وبإعادة تقييم النهج المتبع في وكالات التصنيف، بحيث لا تمثل أي مجموعة من البلدان.

ب. الاتحاد الأوروبي والتكامل الإقليمي: نماذج وخيارات في السياسة العامة

هناك فوائد عديدة استطاعت أوروبا تحقيقها عن طريق التكامل، من سلم وأمن دائم؛ وازدهار اقتصادي وحماية اجتماعية؛ وتحصين القدرة على مواجهة المشاكل العالمية من خلال تطبيق مبدأ العدالة في الشؤون الداخلية في كلّ بلد من بلدان الاتحاد

62. تحدث السيد كارلوس وستندورب، أمين عام نادي مدريد، عن إيجابيات وفوائد التكامل الإقليمي. فأثنى على «مبدأ تفريع السلطات»، الذي هو من أسس العمل ضمن الاتحاد الأوروبي، بحيث تُتخذ القرارات عند المستوى الأكثر كفاءة، سواء أكان المستوى المحلي (من خلال اللامركزية) أم المستوى فوق الوطني (من خلال التكامل الإقليمي). ولفت إلى الفوائد العديدة التي استطاعت أوروبا تحقيقها عن طريق التكامل، من سلم وأمن دائم؛ وازدهار اقتصادي وحماية اجتماعية؛ وتحصين القدرة على مواجهة المشاكل العالمية من خلال تطبيق مبدأ

العدالة في الشؤون الداخلية في كلّ بلد من بلدان الاتحاد. وإذا كانت الأزمة المالية في أوروبا قد كشفت عن قصور في الاتحاد النقدي، ولا سيما في التكامل على صعيد إدارة الاقتصاد، فهذا لا يعني أن الأزمة دليل على فشل نموذج الاتحاد الأوروبي، بل على الحاجة إلى المزيد من التكامل.

63. واستعرض مختلف مراحل السياسة الأوروبية في بلدان المتوسط، التي تطورت كثيراً منذ السبعينات وباتت تُعرف اليوم بسياسة الجوار الأوروبية. وانتقد هذه السياسة لأنها أخفقت في تحقيق مستوى التكامل المنشود، وذلك بسبب انحيازها للجانب الأوروبي، وتركيزها على المصالح القصيرة الأجل لفرادى البلدان، وفرضها قواعد تجارية أحادية الجانب. ومما حدّ أيضاً من كفاءة هذه السياسة نقص التمويل وإقحام الصراع العربي-الإسرائيلي في المعادلة. وأشار المتحدث إلى تطوّرين بارزين دفعا أوروبا إلى إعادة توجيه سياستها في المنطقة نحو المزيد من التكامل والرفاه والاستقرار والأمن. التطوّر الأول ذو طابع عالمي، وهو تحوّل مركز النفوذ السياسي والاقتصادي من الغرب إلى الشرق؛ والثاني ذو طابع إقليمي، وهو نتيجة للتوقعات والتحديات التي نشأت عقب الانتفاضات العربية. فالشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، هي مبادرة أُطلقت حديثاً، وتتبع نهج الحوافز، أي تقديم المزيد للحصول على المزيد. وفي إطار هذه المبادرة، تُدْرَج المساعدة الأوروبية تحت ثلاثة عناوين، هي الديمقراطية والمؤسسات؛ والشراكة والمجتمع المدني؛ والنمو المستدام والشامل. ويتوقف نجاح هذه الشراكة على مدى تطوّر التعاون الإقليمي بين البلدان العربية.

64. ورأى المتحدث أن مصالح أوروبا تتقاطع مع مصالح شركائها من البلدان العربية الواقعة إلى جنوبها، لأن أمن أوروبا واستقرارها هو من أمن البلدان المجاورة لها واستقرارها، والتنمية الاقتصادية في هذه البلدان ضرورة للأمن والاستقرار. والتكامل الاقتصادي، إذا ما اقترن بإطار تنظيمي متجانس وقوانين واضحة وسياسة متكاملة للطاقة والاتصالات والنقل، يمكن أن يكون محركاً للنمو الاقتصادي، لأنه يحقق وفورات الحجم ويزيد حجم التبادل التجاري بين بلدان المنطقة. وأشار إلى أن معدلات التجارة البينية في شمال أفريقيا هي من أدنى المعدّلات في العالم، مما حرم هذه البلدان من فرص كثيرة وكبّدها خسائر جسيمة.

التكامل الاقتصادي، إذا ما اقترن بإطار تنظيمي متجانس وقوانين واضحة وسياسة متكاملة للطاقة والاتصالات والنقل، يمكن أن يكون محركاً للنمو الاقتصادي

ورأى أنّ من أبرز العوائق التي تحول دون تحقيق تكامل إقليمي تام بين بلدان المغرب العربي قضايا الحدود بين الجزائر والمغرب. ودعا إلى حلٍّ متوازن للنزاع الذي طال أمده على الصحراء الغربية، مشيراً إلى أن التكامل يمكن أن يساهم في بناء الثقة المطلوبة لإيجاد حلول إيجابية لهذا النزاع وأيّ نزاعات أخرى.

معدلات النمو الاقتصادي التي كانت مرتفعة في البلدان العربية نسبياً لم تحقق مكاسب كبيرة في توليد فرص عمل والحد من الفقر

ج. الانتفاضات الشعبية العربية وامتداداتها في بلدان المنطقة

65. تطرّق زياد فريز، محافظ البنك المركزي ونائب رئيس الوزراء الأسبق في الأردن، إلى وضع التنمية الاقتصادية في البلدان العربية قبل الانتفاضات الشعبية، مشيراً إلى أنّ معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار التي كانت مرتفعة نسبياً في تلك الفترة لم تحقق مكاسب كبيرة في توليد فرص عمل والحد من الفقر. وبالرغم من تنفيذ مجموعة من إصلاحات اقتصادية استباقية في عدد من الدول العربية لاحتواء الانتفاضات المحتملة إثر الحراك الشعبي، كانت الآثار الاقتصادية غير المباشرة لهذا الحراك جسيمة، إذ ترافقت مع تداعيات سلسلة من الأزمات المالية العالمية، ومع ارتفاع في سعر النفط.

66. وأشار المتحدث إلى الآثار الاقتصادية غير المباشرة للحراك في الجمهورية العربية السورية ومصر على الاقتصاد الأردني، ومنها انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي من مصر، الذي أدى إلى زيادة الاعتماد على النفط لتوليد الكهرباء ورفع فاتورة الطاقة إلى مستويات غير مسبوقة؛ وارتفاع عدد اللاجئين السوريين إلى 10 في المائة تقريباً من عدد سكان الأردن، ما زاد من الضغوط على خدمات الطاقة والمياه والتعليم والخدمات الصحية؛ وانخفاض حجم الصادرات العابرة للأراضي السورية، والاستثمارات الأجنبية، وإيرادات المرور العابر، والسياحة. وإزاء هذه التحديات، اضطرت الحكومة إلى الاقتراض، فارتفع حجم الدين القومي إلى 78 في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كان الأردن قد نجح في الأعوام السابقة في التحكم بالدين عند أقل من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

67. وشدّد على أن أهم شروط الاقتراض من صندوق النقد الدولي أو أي مؤسسة مالية أو بلد مانح هو تحقيق الاستقرار المالي والنقدي. إلا أن تركيبة الميزانية في الأردن، كما في بلدان عربية أخرى، لا تتيح هامشاً

واسعاً للتحرك على هذا الصعيد، لأن مبالغ كبيرة منها تُخصص لدفع المعاشات التقاعدية لموظفي الدولة، وللإنفاق على الدفاع الوطني ولأغراض أخرى، فلا يبقى للحكومة سوى خيار وحيد هو رفع الدعم عن النفط ومشتقاته وعن الكهرباء. غير أن هذا الخيار لن يحظى بقبول شعبي، ولن يواجه إلا بالرفض. واختتم المتحدث مداخلته بالدعوة إلى تهيئة بيئة شفافة وعادلة لمزاولة الأعمال تشجّع القطاع الخاص على زيادة استثماراته، لأن الحكومة بمفردها لن تستطيع أن تبني اقتصاداً قوياً.

2. المناقشات

68. اتفق الجميع على الفوائد التي يمكن أن يحققها التكامل العربي. لكنهم أشاروا إلى ضرورة مراجعة صلاحيات وعمليات مؤسسات العمل العربي المشترك بحيث تستجيب للاحتياجات المستجدّة في المنطقة، بما في ذلك مساعدة اللاجئين السوريين. وشددوا على ضرورة إنعاش مشاريع البنى الأساسية بين بلدان المنطقة، بما في ذلك النقل، نظراً لقدرتها الكبيرة على توليد فرص عمل. ورأى بعض المشاركين أن فرص نجاح هذه المشاريع تحسّنت مع قيام حكومات ديمقراطية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مع أنه على هذه البلدان أولاً أن تبدأ ببناء اقتصاداتها الوطنية، وذلك قبل البدء بجني ثمار التكامل العربي. وشكك البعض في المنافع التي يمكن تحقيقها من إنشاء اتحاد نقدي، مستشهدين بأزمة اليورو وارتفاع معدلات البطالة في إسبانيا واليونان. ورأى آخرون، أيّدوا اعتماد عملة عربيّة موحدة، أن نجاح مشروع العملة الموحدة يستلزم اتخاذ سلسلة من الإجراءات، كإنشاء هيئات رقابية.

69. وتناولت المناقشات الدعم الدولي عموماً، والأوروبي خصوصاً، للتكامل العربي. وأشار بعض المشاركين إلى أن الاتحاد الأوروبي يدعم مشروع التكامل العربي ويؤيده، إذ من مصلحته قيام كتلة اقتصادية مزدهرة تعادل القوى الاقتصادية الصاعدة في الشرق، وتحدّ من الهجرة إلى أوروبا من الجنوب. وشكك آخرون في وجود دعم دولي لهذا التكامل، مشيرين إلى عدم اتخاذ أية مبادرات دولية لحل النزاع بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية. ورأوا أنه على البلدان العربية التي تدرك أنّها تخسر العديد من الفرص بسبب عدم التكامل أن تحاول الإجابة على سؤال هام: من المستفيد من الفرص الضائعة؟

ينبغي مراجعة صلاحيات وعمليات مؤسسات العمل العربي المشترك بحيث تستجيب للاحتياجات المستجدّة في المنطقة

إجراء تغييرات اقتصادية قبل إتمام الإصلاحات السياسية اللازمة، مثل مكافحة الفساد، قد يؤدي إلى سوء استخدام المساعدات الرسمية

70. وكانت المساعدة الإنمائية الرسمية موضوع نقاش حاد حول الشروط والإصلاحات الهيكلية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان المستفيدة من دعمه، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار المالي والنقدي. وأكّد بعض المشاركين أن تنفيذ هذه الإصلاحات خلال المرحلة الانتقالية سيسفر عن اضطرابات اجتماعية تهدد الحكومات المنتخبة حديثاً وتقوّض المكاسب المحققة. كما أن إجراء تغييرات اقتصادية قبل إتمام الإصلاحات السياسية اللازمة، مثل مكافحة الفساد، قد يؤدي إلى سوء استخدام المساعدات الرسمية. واعتبر آخرون أنه ينبغي الاستفادة من شعبية الحكومات المنتخبة حديثاً لإجراء إصلاحات اقتصادية قد لا تحظى بالتأييد الشعبي، وطلبوا إلى هذه الحكومات عدم الانشغال بالاضطرابات السياسية الحالية، بل المبادرة إلى اتخاذ تدابير إصلاحية، ما دامت تملك القدرة، قبل أن تُدفع إلى ذلك بفعل الاضطرار. وانقسمت الآراء حول الأولويات على المدى القصير في حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بين مؤيد للاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومؤيد للإصلاحات الجذرية.

71. واتفق الجميع على ضرورة إعادة النظر في نُهج صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الأخرى، لتجنب الأخطاء التي حصلت في آسيا ومناطق أخرى في الماضي. وبينما أدت بعض الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي إلى نتائج إيجابية في بعض الحالات، رأى بعض المشاركين أن العديد منها لم يكن ضرورياً، وجاء لمصلحة بعض المحسوبين على الصندوق. وهذا يتطلب من الحكومات توخّي الحذر. وما اتُخذ من مبادرات عالمية لمراجعة طرق عمل صندوق النقد الدولي، لم يتخطّ نطاق النظرية، مع أن الفرص كثيرة أمام المنظمات ومؤسسات البحوث الدولية لإطلاق المبادرات وتفعيلها.

72. وتطرق المشاركون إلى دور الدولة والقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي. فأيّد العديد منهم حصر الدولة بإنشاء أجهزة لمكافحة الفساد، وتهيئة بيئة شفافة وعادلة ومشجعة لنمو القطاع الخاص. غير أنهم أقروا بصعوبة هذا الدور، إذ تعثرت في أدائه سابقاً العديد من الحكومات. وحذروا من مغبة لجوء الحكومات إلى خيارات سهلة التنفيذ لصالح تشجيع الاستثمارات العامة المباشرة، لما لهذه الخيارات من آثار سلبية على المدى الطويل، يُحتمل أن تتفاقم نتيجة لضعف قدرة الحكومات على منافسة القطاع الخاص.

73. واعتبروا أن فشل القطاع الخاص في الماضي مرده إلى انتشار ظاهرة المحسوبية. فقد تأذت الاقتصادات من سياسة الاستبعاد التي اعتمدتها حكومات عربية أقصت عن النشاط الاقتصادي شرائح من القوى العاملة، لا سيما النساء والشباب من ذوي التحصيل العلمي، كما أقصت بعض القطاعات، من خلال التركيز على قطاعات محددة لمصلحة سوق واحدة فقط. إلا أن تحول مركز القوة الاقتصادية العالمية نحو الشرق يحمل للمنطقة فرصاً لبناء علاقات اقتصادية جديدة أو تحسين العلاقات القائمة.

فشل القطاع الخاص في الماضي مرده إلى انتشار ظاهرة المحسوبية

هاء. حلقة حوار سلطة الشعوب: النفوذ السياسي في رؤية وبرامج اقتصادية

74. ترأست حلقة الحوار السيدة ريما خلف، الأمينة التنفيذية للإسكوا. وتحدث خلالها خبراء من الأردن وتونس وليبيا والمغرب، فقدّموا الرؤية الطويلة الأجل لبلدانهم المنتقلة إلى الحكم الديمقراطي، وأنسب الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

1. العروض

75. شدد محمود جبريل، رئيس تحالف القوى الوطنية ورئيس الوزراء الأسبق في ليبيا، على أن بلدان الحراك العربي لن تعرف الاستقرار ما دام أصحاب الفضل في إشعال فتيل الثورات العربية مبعَدين عن قيادة بلدانهم. ونسب الظاهرة غير المسبوقة التي اكتسحت المنطقة إلى الشباب، الذين تمكنوا من كسر حاجز الخوف سعياً وراء أحلامهم، بعد عقود من الفقر والبطالة وتوارث السلطة.

76. واعتبر المتحدث أن الدول الكبرى أساءت فهم الحراك العربي، فرأت فيه ظاهرة محصورة بطبقات حاكمة معينة. وظنت الأنظمة الاستبدادية أن في مقدورها قمع الثورات، فأسفرت محاولاتها عن تكاليف جسيمة. وحتى تلك الطبقات الحاكمة لم تفهم الانتفاضات الشعبية جيداً، فاعتبرت أن عدم وجود قيادة محدودة على رأس الشباب، وعدم وجود برنامج واضح، يتيح لها الحلول مكانهم في الإمساك بزمام الثورة. وكانت النتيجة هوة سحيقة بين ما تطلّع إليه الشباب من تغييرات، وما أقدمت عليه الطبقات الحاكمة من أفعال.

بلدان الحراك العربي لن تعرف الاستقرار ما دام أصحاب الفضل في إشعال فتيل الثورات العربية مبعَدين عن قيادة بلدانهم

77. وإدراكاً منه لهذه المعضلة، قام تحالف القوى الوطنية بزيارات ميدانية إلى أكثر من 38 مدينة في ليبيا، واستمع إلى السكان الذين كانوا يشعرون أنهم في وادٍ، والنخب الحاكمة والقوى المسيطرة في وادٍ آخر. ونتيجة لذلك، أُطلق حوار بشأن الرؤية الإنمائية لليبيا لغاية عام 2025، وبُذلت جهود للنأي به عن كل ما هو آيديولوجي، مع أن بعض الأطراف حاولوا الدخول في نقاش عقيم حول الليبرالية والإسلام السياسي. وكان من أولويات البرنامج التحول من الاقتصاد الريعي القائم على النفط إلى اقتصاد الخدمات القائم على المعرفة، عن طريق إنشاء مراكز تعليمية وطنية؛ ومعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، من خلال تنظيم دورات تدريبية للشباب تهدف إلى توسيع آفاقهم الفكرية وبناء قدراتهم وتزويدهم بالمهارات المطلوبة في سوق العمل الأوروبية؛ والنهوض بالقطاعات الرئيسية، على غرار قطاعات الطاقة المتجدّدة والسياحة والبناء؛ وتسهيل تجارة العبور من خلال إنشاء موانئ تربط أوروبا بأفريقيا. وأشار المتحدث إلى أنّ الاستثمار في البحث والتطوير عنصر أساسي في رؤية ليبيا لعام 2025 الرامية إلى تحويل البلد إلى واحة للمعرفة، وإلى جذب المغتربين ذوي المهارات. ويعتبر هذا الهدف بالتحديد أساسياً، نظراً لصغر حجم السكان في ليبيا.

78. وشدد المتحدث في ختام مداخلته على أنّه لتحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار، يجب بناء توافق عام على شرعية القيادة الحاكمة. وأشار إلى المجتمعات البدوية التي تؤدي فيها القبائل دوراً أساسياً في تحقيق المصالحة، آملاً أن تقتدي النخب الحاكمة بتجاربها، وأن تنجح في إشراك الشباب في تنفيذ خطة إنمائية طموحة لليبيا.

79. واستعرض السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية في المغرب، النهج المعتمد في الحكومة المغربية والهادف إلى تطبيق إصلاحات حقيقية مع الحفاظ على الاستقرار. وأشار إلى بعض التعديلات على الدستور الجديد التي تمنح المواطنين مجموعة حقوق تنسجم مع التطلعات التي عبروا عنها أثناء الحراك العربي. ويضع منح هذه الحقوق الحكومة الديمقراطية المنتخبة حديثاً في المغرب أمام تحدٍ، وذلك بسبب حالة النمو الوطني وتأثّره بالظروف الاقتصادية العالمية المتعثرة.

لتحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار، يجب بناء توافق عام على شرعية القيادة الحاكمة

80. وصنّف المتحدث الإصلاحات ضمن أربع مجموعات أساسية. المجموعة الأولى تتضمن التدابير الهادفة إلى تحسين مقوّمات الحكم ومكافحة الفساد في قطاعات مختلفة، مثل نظام المشتريات العامة، ونظام دعم الطاقة. ولضمان التأييد الشعبي لهذه التدابير، لا بد من توخي الشفافية التامة في مختلف المراحل، بما في ذلك نشر الأرقام المالية الحقيقية عن العجز في الميزانية. والمجموعة الثانية من الإصلاحات تتضمن تدابير لتحسين بيئة مزاولة الأعمال، وتشجيع ريادة الأعمال واستثمارات القطاع الخاص، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات العامة في مشاريع البنى التحتية. والمجموعة الثالثة تُعنى بالحد من الفوارق الاجتماعية، من خلال إنشاء صندوق للتماسك الاجتماعي يؤمن خدمات صحية وتعليمية متكاملة لسكان الأرياف والفئات المحتاجة، ومنها ذوو الاحتياجات الخاصة. والمجموعة الرابعة تتضمن مشاريع إصلاحية أفقية أساسية تُعنى بالنظام العدلي، والنظام الضريبي، والمالية العامة، والغرض منها زيادة الفعالية وإعادة توزيع الثروات والحد من عدم المساواة بين مختلف فئات المجتمع.

لضمان التأييد الشعبي لهذه التدابير، لا بد من توخي الشفافية التامة في مختلف المراحل

81. ولخّص السيد رضا السعيدي، وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تونس، إنجازات الحكومة المؤقتة الحالية فبوّبها ضمن فئتين: سياسية واقتصادية اجتماعية. في الإنجازات السياسية، أُطلق حوار ضمن المجلس الوطني التأسيسي بشأن الدستور التونسي الجديد الذي صدرت مسودّته في نهاية عام 2012. وبُذلت جهود كبيرة للتشاور بشأن هذه المسودة مع المجتمع المدني والهيئات الوطنية والخبراء من مختلف الشرائح المجتمعية، بهدف وضع دستور للجميع، ولبناء توافق سياسي من خلال توسيع القاعدة السياسية للنخبة الحاكمة كي تشمل الأحزاب العلمانية والإسلامية واليسارية.

82. وأكّد أن الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي أجريت حتى الآن بالغة الأهمية، لأنها مهدت الطريق أمام المزيد من الإصلاحات الجذرية التي سيكون على الحكومة المنتخبة المقبلة تنفيذها. وكانت الأولوية قد أعطيت للإصلاحات العاجلة والهادفة إلى الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي خلّفها النظام السابق وتفاقمت بسبب محاباة المقربين. واعتُبرت مراجعة سياسة الاستثمار ونظم المشتريات العامة وإطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص من المقوّمات التي تؤسس للحكم السليم. واستُعيدت الأصول المسلوبة بعد مساع جهيدة، ثم

كانت الأولوية قد أعطيت للإصلاحات العاجلة والهادفة إلى الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي خلّفها النظام السابق وتفاقمت بسبب محاباة المقربين

استُثمرت في مشاريع البنى التحتية ومجالات إنمائية جرى التوافق عليها في إطار المشاورات العامة. وتحت وطأة الظروف الصعبة الناتجة من الأزمة الاقتصادية في أوروبا، اعتمدت تونس سياسة تقوم على زيادة الطلب الكلي وخفضه، بالتناوب، بهدف تحصين الاقتصاد وزيادة فرص العمل، مع التحكم بالدين والعجز في الميزانية ضمن حدود معينة. وجرى التركيز على قطاعات استراتيجية تتميز باستخدامها للتكنولوجيا المتقدمة، وبقيمتها المضافة العالية المتمثلة في توليد فرص عمل للباحثين عن عمل من ذوي المهارات.

83. ورأى السيد جواد عنّاني، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والنائب الأسبق لرئيس مجلس الوزراء في الأردن، أن التحدي الأبرز الذي يواجه بلده والمنطقة العربية ككل هو إنشاء آلية سليمة لصنع القرار، في ظل تناقض واضح في الظروف والمتطلبات؛ وإيجاد الطرق اللازمة لتقريب وجهات النظر. والحل الوحيد في رأيه يكون بإدارة حوار بنّاء بين القيّمين على القرار من مختلف شرائح المجتمع لتذليل التناقضات. ورأى المتحدث أن المشاكل الجوهرية التي طالما واجهها الاقتصاد الأردني لا تزال هي نفسها، وصنّفها ضمن ثلاثة عناوين، العجز الداخلي والخارجي؛ وندرة الموارد الأساسية، ولا سيما المياه والطاقة؛ والفقر الناتج من البطالة. وأشار إلى التحديات التي من المحتمل أن تنجم عن التغير الديمغرافي في الأردن وازدياد عدد الشباب، آملاً أن تتحوّل إلى فرص. واعتبر أن حل العلل المزمنة لن يكون إلا بإحداث تغيير جذري تام.

84. وطرح سؤالين يمكن من خلال الإجابة عليهما التوصل إلى نهج لمواجهة التحديات المطروحة. يتعلق السؤال الأول بالكلفة المترتبة على بقاء النموذج الاقتصادي الحالي، الذي يتسم بضعف الإنتاج وسوء توزيع الدخل. أما السؤال الثاني، فيتعلق بكلفة الإبقاء على النظام السياسي القائم. وهذه الكلفة مرتفعة جداً وتفوق التوقّعات، وتتضمن كلفة الفساد والنفقات العسكرية والمحسوبيات. وفي طرح هذين السؤالين المترابطين دليل على أن الحل المناسب ليس في حوزة علماء الاقتصاد، بل يستلزم اعتماد نهج متكامل يعالج الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمالية. فمن الناحية الاقتصادية، لم يعد من الممكن الاعتماد على الحكومة كمحرك للنمو. وقد بات التوظيف في القطاع العام عبئاً كبيراً على الحكومة، بينما يستوعب القطاع الخاص أعداداً كبيرة من القوى العاملة الأجنبية. ولا بد في هذا الإطار من

الحل المناسب ليس في حوزة علماء الاقتصاد، بل يستلزم اعتماد نهج متكامل يعالج الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمالية

التوصل إلى توافق بشأن القضايا الاجتماعية لتكون هذه المرحلة مرحلة انتقالية عن حق في مختلف القطاعات وبمختلف الأبعاد.

2. المناقشات

85. قارن المشاركون بين الحالات التي جرت مناقشتها والأوضاع الراهنة في عدد من البلدان العربية الأخرى. وقد لاحظوا أوجه شبه بين الحالة في الجمهورية العربية السورية والحالات التي ناقشوها، وذلك من حيث التحديات الاقتصادية التي واجهت سوريا قبل الثورة، مع فارق أساسي هو أن الاقتصاد السوري كان معزولاً عن الاقتصادات الإقليمية والعالمية، معظم صادراته من النفط والمنتجات المنخفضة القيمة (ولا سيما المنتجات الزراعية). ولم يكن الاقتصاد السوري جاهزاً للمنافسة، فتأثر سلباً باتفاقية التجارة الحرة الموقّعة مع تركيا، مما رجّح كفة ميزان التجارة لصالح تركيا. وكانت للحرب الأهلية الطاحنة آثار مدمرة على المرافق الصناعية، سيستغرق التعافي منها أعواماً طويلة. ومن الناحية السياسية، أدت السياسات التي اعتمدها النظام خلال العقود السابقة لسحق أي حزب معارض، إلى تشرذم في صفوف المعارضة، تزيد من حدّته التدخلات الإقليمية والأجنبية. وأعرب المشاركون عن أملهم في إيجاد حلّ للمأزق السياسي، وفي إطلاق حوار بين الأطراف المتحاربة.

86. ولاحظ المشاركون أن في حالة البحرين خصائص مشتركة إلى حد ما مع بلدان أخرى من مجلس التعاون الخليجي. فمنذ الاستقلال في عام 1971، لم تتمكن البحرين من إنشاء سلطة تشريعية فعلية، فنشأت توترات، ومن ثم اضطرابات سياسية. وحرّك استفتاء عام 2001 حول ميثاق العمل الوطني، الذي نال تأييداً واسع النطاق، الأمل بحدوث تغيرات سياسية وشيكة. غير أن الدستور البحريني الجديد لم يتوافق مع الميثاق الذي صوّت الشعب لصالحه في الاستفتاء، إذ وُزعت السلطة التشريعية بالتساوي بين مجلس النواب ومجلس الشورى الذي يدعم الحكومة. وتنادي المعارضة السياسية الحالية، التي ألهمها الحراك العربي، بالمطالب التي نصت عليها وثيقة المنامة، أي بحكومة منتخبة ديمقراطياً، وبسلطة تشريعية تتمتع بصلاحيات كاملة.

87. وتساءل المشاركون عما إذا كان الأردن والمغرب قد عمدا إلى إجراء الإصلاحات في خطوة لاستباق أي حراك، وإذا ما كانت هذه الإصلاحات

قد أجهضت، كالإصلاحات التي شهدتها حقبة «ربيع دمشق" في عام 2000، على حدّ قول بعض المشاركين. ورأوا أن التغيير الذي حدث في المغرب لا عودة عنه، لأنه بدأ بالفعل في فترة التسعينات التي شهدت المصالحة بين الأطياف المغربية المختلفة والعمل بمبدأ التداول السلمي للسلطة. والتغيير الحاصل اليوم إنما هو استكمال وتوطيد للإصلاحات التي أجريت سابقاً بموجب الدستور. والنظام بات مقتنعاً بضرورة إشراك مختلف فئات المجتمع في الشأن العام من أجل تحقيق الاستقرار. كذلك الحال في الأردن، حيث تتخذ التطوّرات مسار التغيير وليس الثورة. ومع ذلك، يبقى على الأردن إصلاح قانونه الانتخابي لضمان ترسيخ التغييرات، وطمأنة المواطنين بأن عملية الانتقال إلى الديمقراطية الحقيقية قد بدأت بالفعل.

التنمية الاقتصادية هي ضرورة لتثبيت نتائج الانتفاضات

88. وشكك البعض في ما إذا كانت الفترة الحالية تعتبر فعلاً فترة انتقالية. فالفترة الانتقالية يُفترض أن تشهد تحولات تجسّد الاتفاق على أهداف وآليات تنفيذ معيّنة. وأشار آخرون إلى أن الفترة الحالية يصح في وصفها الغموض والتشوّش، وتحمل خطر الانزلاق إلى العنف بسبب ضعف الحكومات، مع أن العنف هو الخطر الأكبر على الاقتصاد، لأنه يثني القطاع الخاص ويشلّ القطاع العام. وبالرغم من اتفاقهم على أن التنمية الاقتصادية هي ضرورة لتثبيت نتائج الانتفاضات، تساءل المشاركون عن طبيعة المخاطر التي تتهدد البلدان العربية، سياسية كانت أم اقتصادية، مشيرين إلى ضرورة تحديد مواطن الضعف التي تتطلب معالجة فورية. وأعرب البعض عن قلقهم العارم من الخطأ في معالجة المشاكل حتى ولو صح تشخيصها كأسباب للانتفاضات العربية، ومن إعادة تكرار نموذج إنمائي أخفق في الماضي. وعاودت الحكومات الاعتماد على المساعدات الخارجية والالتزام بالشروط الاقتصادية المفروضة من الخارج. وفي هذا السلوك ما يشي بأنّ دوافع الحكومات تكاد تقتصر على هدف قصير الأمد، هو البقاء في السلطة. وأبدى المشاركون قلقهم أيضاً من تقليد نموذج التكامل الأوروبي على نحو عشوائي ومن دون تحليل مسبق للبعد الجغرافي الاستراتيجي.

عاودت الحكومات الاعتماد على المساعدات الخارجية والالتزام بالشروط الاقتصادية المفروضة من الخارج

89. وأبدى البعض تشاؤمه، معتبراً أنّ الذهنية الديمقراطية، باعتبارها سلوكاً ومجموعة من القيم، لا يمكن اكتسابها إلا من خلال التنشئة الاجتماعية؛ وأن المؤسسات الاجتماعية العربية يجب أن تُفكّك ويُعاد

بناؤها كي تتمكن من تكوين أفراد ديمقراطيين. وفي المقابل، أكّد بعض المشاركين تفاؤلهم وثقتهم بأن العودة إلى الحكم الاستبدادي أصبحت مستحيلة، معتبرين أن أكبر المكاسب التي حققها الحراك العربي هو أن الشعب صار يمسك بزمام مستقبله ويستطيع محاسبة حكومته.

90. وتطرق المشاركون إلى الحالة الليبية وناقشوا دور القبائل خلال المرحلة الانتقالية. فرأى البعض أنه في ظل ضعف المؤسسات الحكومية وغياب حس المواطنة، يمكن للقبائل أن تؤدي دوراً إيجابياً في حماية الشارع ومنع الفوضى ودعم جهود المصالحة الوطنية. بالمقابل، أشار آخرون إلى أن القبائل يمكن أن تقوّض عمل المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية وتمنع قيام الديمقراطية.

91. وانقسمت الآراء حول مدى وجود هُوّة بين الشباب الذين نزلوا إلى الشوارع، والنخب السياسية ضمن الحكومات المنتخبة حديثاً. فقد أشار البعض إلى أنّ الحكومات المنتخبة في ليبيا ومصر لا تمثل الشعب، ولا تعبر عن تطلعات الشباب. فهي لا تزال أسيرة آيديولوجياتها، لا تستوعب ما ترتّب على الانتفاضات من نتائج، ولا تتقرب من الشباب الذين كانوا في طليعة هذه الانتفاضات. أما في تونس، فقد شارك قادة أحزاب سياسية مختلفة في التظاهرات، وهي اليوم جزء من الحكومة.

92. وتساءل المشاركون عما إذا كان من الضروري قطع أية صلة بالماضي لإفساح المجال أمام التغييرات الجذرية. ورأى معظم المشاركين أنه ينبغي التفكير مليّاً في التغيّرات التي ولّدتها الانتفاضات العربية وعدم الحكم على الانتفاضات مسبقاً. لكنهم دعوا إلى التحلي بالواقعية السياسية، فالتوق إلى التغيير لا يحجب رؤية الإيجابيات في الفترة التي سبقت الانتفاضات، ولا سيما في المجال الاقتصادي، ولا يمنع من الإبقاء عليها. ففي تونس مثلاً، يشهد النموذج الاقتصادي تحولاً من الاقتصاد الحر إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. وفي إطار الإصلاحات التي تُنفّذ دعماً لهذا التحوّل، أعيد النظر في نظام التقسيم المناطقي للبلد، لتحويله من نظام قائم على الاعتبارات السياسية والأمنية إلى نظام يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وتماسك اجتماعي متين. وحيثما تتوفر قاعدة اقتصادية سليمة، تبذل الجهود للبناء على المكاسب المحققة،

التوق إلى التغيير لا يحجب رؤية الإيجابيات في الفترة التي سبقت الانتفاضات، ولا سيما في المجال الاقتصادي

وذلك من خلال التنويع الاقتصادي والتركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة.

93. وأعرب بعض المشاركين عن قلقهم من احتمال حدوث انتكاسات في مسيرة حقوق المرأة بفعل تصاعد آيديولوجيات الإسلام السياسي وتجاهل دور المرأة في الانتفاضات، داعين إلى تكريس حقوق المرأة في الدساتير. وبينما أشار البعض إلى نجاح تجربة "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" في تونس، أعرب آخرون عن آراء مخالفة بشأن العلاقة بين الدين والدولة ودعوا إلى الفصل الكامل بينهما.

رابعاً. تنظيم الأعمال

ألف. الزمان والمكان

94. عُقد الاجتماع الرفيع المستوى حول الانتقال إلى الديمقراطية: التحديات والفرص الاقتصادية بعيداً عن الشعبوية في الرباط يومي 5 و6 شباط/فبراير 2013، بحضور قيادات سياسية رفيعة المستوى، ومعنيين بصنع السياسات وبالتنمية، وذوي الخبرة في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، من المنطقة العربية والعالم.

باء. الافتتاح

95. تلا السيد عبد الله بها، وزير الدولة في الحكومة المغربية، رسالة جلالة الملك محمد السادس إلى الاجتماع. فأعرب عن اعتزازه باستضافة الاجتماع في المغرب، أرض الحوار والحرية والاستقرار، وعن تقديره للحضور المميّز. وأشار إلى أهمية موضوع الاجتماع وحسن توقيته، في ظل التحديات المتعددة التي تواجه التنمية الاقتصادية في المنطقة، بسبب الأوضاع السياسية والاجتماعية المعقدة والمضطربة التي تتخلل مرحلة التحول إلى الديمقراطية. وأكد تضامن المغرب المطلق مع البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية، وناشد المجتمع الدولي تزويدها بالدعم اللازم لاستكمال مسار التحوّل.

هناك تحديات متعددة تواجه التنمية الاقتصادية في المنطقة، بسبب الأوضاع السياسية والاجتماعية المعقدة والمضطربة التي تتخلل مرحلة التحول إلى الديمقراطية

96. وشدّد على ضرورة توثيق التعاون والتكامل العربيين، من خلال تنفيذ برامج واقعية تسمح بالاستفادة من الموارد البشرية والطبيعية لكل بلد. وأكد على التزام المغرب بتفعيل اتحاد المغرب العربي باعتباره ضرورةً استراتيجيةً ومطلباً حيوياً في عصر العولمة والتكتلات الاقتصادية. وأكّد عزمه على التغلب على العقبات، وإنشاء آليات للتضامن والتكامل، من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء في شمال أفريقيا. وأعرب عن اعتزازه بالشراكة الاستراتيجية بين بلده ودول مجلس التعاون الخليجي.

97. وركز السيد بها على الإنجازات التي حققها المغرب في إرساء نموذج إنمائي ديمقراطي يستجيب لتطلعات الشعب، واعتماد نهج المشاركة في معالجة جميع القضايا الأساسية. وقد تُوّجت الإصلاحات السياسية والمؤسسية والقضائية بإقرار دستور عصري للبلد، يهدف إلى بناء دولة القانون والحكم السليم. وأشار إلى المصالحات التاريخية التي تشكل حالات ناجحة يحتذى بها في العدالة الانتقالية على الصعيد العالمي. وقد ترافقت جميع هذه الإصلاحات مع تنفيذ مشاريع إنمائية في مجالات متعددة، منها البنى الأساسية، وتقديم الدعم اللازم لبناء القدرة التنافسية، وتشجيع الاستثمار، وتوليد فرص العمل.

98. ورحبت السيدة ريما خلف، الأمينة التنفيذية للإسكوا، بالمشاركين والضيوف بالنيابة عن اللجان الإقليمية، وشكرت الحكومة المغربية على استضافة هذا الحدث، ومركز البحوث للتنمية الدولية على دعمه المالي. وأعربت عن إيمانها الشديد بأن الحراك الشعبي الذي هدف إلى الحرية والكرامة والعدالة أحيا آمالاً كبيرة لدى المواطنين العرب بأن الإجحاف المزمن سيزول وأن الازدهار آتٍ لا محالة. إلا أنه بعد اندلاع الثورات بعامين، حلّ التشاؤم في نفوس كثيرين. فالفقر لم ينحسر، والبطالة أصبحت أكثر انتشاراً، شأنها شأن دوامة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، حتى بات كثيرون يخشون بداية شتاء قاسٍ يسرق روح الربيع العربي. كما أن الفقر والإحباط دفعا بأعداد كبيرة من الناس مجدداً إلى الساحات والشوارع.

الحراك الشعبي الذي هدف إلى الحرية والكرامة والعدالة أحيا آمالاً كبيرة لدى المواطنين العرب بأن الإجحاف المزمن سيزول

99. وأعربت الأمينة التنفيذية عن خشيتها من أنّ هذه الدول أصبحت عالقة في حلقة مفرغة من عدم الاستقرار، وضعف النمو الاقتصادي، وازدياد البطالة والفقر. واعتبرت أنّ تدهور الوضع الاقتصادي ليس بالأمر

المستهجن خلال الثورات، وأنّ الخطر الأكبر الذي يتهدد الحراك العربي ليس اقتصادياً مائة في المائة، بل هو أيضاً نتاج حملة شرسة تقودها قوى الثورة المضادة لإطالة المرحلة الانتقالية، حتى تضيق الجماهير ذرعاً بالثورة. وقد التقت هذه الاستراتيجية مع أخرى لقوى خارجية رأت في الثورات العربية تهديداً لمصالحها، فعكفت على تأجيج الصراع الداخلي في بعض البلدان. وأشارت السيدة خلف إلى أوجه الشبه بين هذه الأوضاع، وتلك التي تمّ فيها إسقاط رئيس وزراء إيران الأسبق محمد مصدق في عام 1953، وهو ما شرّع الباب أمام عودة الاستبداد والقمع إلى إيران.

التحوّل الديمقراطي لا يستقيم ما لم يدعمه نظام اقتصادي متين، يشارك الجميع في تشييده وفي الإفادة من ثماره

100. وشددت على العلاقة الوثيقة بين التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه عملية بناء الديمقراطية وإنشاء مؤسسات تنتهج الحكم السليم في المنطقة العربية، مؤكدةً أن الإصلاحات في مجال معيّن لا يمكن أن تنجح ما لم تُستكمل بإصلاحات في المجالات الأخرى. وركزت على الترابط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية؛ فالتحوّل الديمقراطي لا يستقيم ما لم يدعمه نظام اقتصادي متين، يشارك الجميع في تشييده وفي الإفادة من ثماره. والاقتصاد لن يزدهر ما لم يدعمه نظام ديمقراطي عادل يحارب الفساد والتبعية.

101. ورأت السيدة خلف أن تطلعات الشعوب العربية طموحة بلا شك، لكنها ممكنة، وأملت أن يسهم هذا الاجتماع في تسهيل الدرب إلى الديمقراطية. فلا بديل أمام الأمة العربية سوى أن تخلع قيود القمع والترهيب وسلب الحقوق التي كبلها بها محتل أجنبي وحاكم مستبد. فلا خلاص سوى ببناء مستقبل تنعم فيه الشعوب بالحرية والكرامة، في كنف حكم عادل ينبثق من إرادة الشعب، لا يستبعد أحداً لمجرّد انتمائه إلى دين أو عرق أو جنس.

لا خلاص سوى ببناء مستقبل تنعم فيه الشعوب بالحرية والكرامة، في كنف حكم عادل ينبثق من إرادة الشعب، لا يستبعد أحداً لمجرّد انتمائه إلى دين أو عرق أو جنس

جيم. المشاركون

102. حضر الاجتماع 39 مشاركاً، بينهم ممثلون رفيعو المستوى عن 14 بلداً من المنطقة العربية وأوروبا وآسيا، بالإضافة إلى عدد من موظفي الأمم المتّحدة والعاملين في مجال التنمية. وفي الملحق بهذا التقرير لائحة بأسماء المشاركين.

دال. جدول الأعمال

103. توزعت العروض والنقاشات على أربع جلسات رئيسية تلتها حلقة نقاش حول "سلطة الشعوب: ترجمة النفوذ السياسي إلى رؤية وبرامج اقتصادية".

هاء. الوثائق

104. وثائق الاجتماع متاحة على موقع الإسكوا الإلكتروني على: http://www.escwa.un.org/main/bp/index.html.

المرفق

قائمة المشاركين*

ألف. البلدان

الأردن

جواد العناني
رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ونائب رئيس الوزراء الأسبق

زياد فريز
محافظ البنك المركزي ونائب رئيس الوزراء الأسبق

أسبانيا

كارلوس وستندورب
الأمين العام، نادي مدريد

إيلينا سالفادو
نائب رئيس الوزراء ووزير الإقتصاد والمال الأسبق

ماريا إيلينا أغويرو
نائب الأمين العام، نادي مدريد

إندونيسيا

ريزال رملي
وزير المالية الأسبق

البحرين

عبد الله الجناحي
نائب رئيس اللجنة المركزية بجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)

محمد جميل الجمري
نائب سابق، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية

تايلاند

كورن شاتيكافانيج
وزير المالية الأسبق، عضو في البرلمان

تركيا

نعمان كورتلموس
نائب رئيس حزب العدالة والتنمية للشؤون الاقتصادية

تونس

أبو يعرب المرزوقي
وزير دولة

فتحي الجربي
نائب رئيس حركة وفاء

* طبعت كما وردت من القسم

رضا شكندالي
خبير إقتصادي ومستشار حركة النهضة

رضا السعيدي
الوزير المكلف بالملفات الاقتصادية والاجتماعية

الجمهورية العربية السورية

عارف دليلة
النائب الأول للمنسق العام لهيئة التنسيق الوطني للتغيير الديمقراطي

هيثم مناع
الناطق باسم اللجنة العربية لحقوق الانسان

أسامة القاضي
رئيس المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية بواشنطن

سويسرا

برتران لوي
سفير سويسرا لدى المملكة المغربية

لبنان

فؤاد السنيورة
رئيس الوزراء الأسبق

جهاد أزعور
وزير المالية الأسبق

مروان خير الدين
وزير دولة

ليبيا

محمود جبريل
رئيس تحالف القوى الوطنية، رئيس الوزراء الأسبق

مصر

جودة عبد الخالق
وزير التموين والتجارة الداخلية الأسبق

محمد العرابي
نائب رئيس حزب المؤتمر المصري، وزير الخارجية الأسبق

المغرب

علي أومليل
كاتب ومفكّر
سفير المملكة المغربية في لبنان

إدريس الأزمي الإدريسي
الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية

محمد نجيب بوليف
الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة

رشيدة بن مسعود
نائبة في البرلمان

النرويج

إينار ستينسناس
وزير البترول والطاقة الأسبق

اليمن

حورية مشهور
وزيرة حقوق الإنسان

محمد الأفندي
رئيس الدائرة الاقتصادية في حزب التجمع اليمني للإصلاح، وزير التموين والتجارة الأسبق

باء. منظمات الأمم المتحدة

ريما خلف
الأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

نويلين هايزر
الأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

ندى الناشف
المديرة الإقليمية، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية

طارق متري
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أنطونيو برادو
نائب الأمين التنفيذي، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

عمرو نور
مدير مكتب نيويورك للجان الإقليمية

كريمة بن سلطان
مدير المكتب الإقليمي لشمال أفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

برونو بويزا
الممثل المقيم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المغرب

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
بيت الأمم المتحدة، ص.ب. 8575-11
ساحة رياض الصلح 2812-1107
بيروت، لبنان
www.escwa.un.org

14-00168